



مواقف إقتصادية

أيار/مايو ٢٠٠٥

إنهاء التشغيل التعسفي للأطفال



مواقف إقتصادية

يوفر مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية منتجات وخدمات تشرح سياسات الولايات المتحدة والمجتمع الأمريكي والقيم الأميركية إلى القراء الأجانب. ينشر المكتب خمس مجلات إلكترونية تبحث في المسائل الرئيسية التي تواجه الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. وتنشر هذه المجلات بيانات السياسة الأميركية مع التحليلات والتعليقات والمعلومات الخلفية في مجالات مواضيعها وهي: مواقف إقتصادية، وقضايا عالمية، وقضايا الديمقراطية، وأجندة السياسة الخارجية الأميركية، والمجتمع الأمريكي وقيمه.

تنشر جميع الإصدارات باللغات الإنكليزية والفرنسية والبرتغالية والإسبانية، وتنشر مواضيع مختارة منها باللغتين العربية والروسية. تُنشر الإصدارات باللغة الإنكليزية كل شهر تقريباً، وعادةً يتبعها نشر النصوص المترجمة بعد مدة تتراوح بين أسبوعين وأربعة أسابيع. إن الآراء الواردة في المجلات لا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات حكومة الولايات المتحدة ولا تتحمل وزارة الخارجية الأميركية أية مسؤولية تجاه محتوى المجلات أو فيما يخص الوصول المستمر إلى مواقع الانترنت الموصولة بهذه المجلات. تقع هذه المسؤولية بصورة حصرية على الناشرين في هذه المواقع. يمكن استنساخ وترجمة المواد الواردة في هذه المجلات في خارج الولايات المتحدة الأميركية ما لم تكن المواد تحمل قيوداً صريحة على مثل هذا الاستعمال حماية لحقوق المؤلف. يجب على المستعملين المحتملين للصور الفوتوغرافية المنسوبة إلى مصورين محددين الحصول على إذن باستعمالها من أصحاب الصور.

توجد الإصدارات الجارية والسابقة لهذه المجلات وجدول بالتواريخ اللاحقة لصدورها على الصفحة الدولية الخاصة بمكتب برامج الإعلام الخارجي على شبكة الانترنت في الموقع <http://usinfo.state.gov/journals/journals.htm> (باللغة الإنكليزية). وتتوفر هذه المعلومات وفق برامج كمبيوتر متعددة لتسهيل تصفحها مباشرة أو نقل محتوياتها أو استنساخها أو طباعتها. أسرة التحرير ترحب بتعليقات وآراء القراء في رسالة توجه إما عن طريق السفارة أو القنصلية الأميركية المحلية، أو على عنوان مكتب التحرير في واشنطن التالي:

Editor, *eJournal USA: Society & Values*
IIP/T/SV
U.S. Department of State
301 4th Street SW
Washington, DC 20547
United States of America
E-mail: ejvalues@state.gov

رئيس التحرير: جوناثان شيفر

مدير التحرير: كاترين ماكونيل

المحررون المشاركون: بيرتا غوميز

كاتلين هاغ

مارتن مانينغ

بروس أوديسي

أندريه زوانيسكي

باري فيتزجيرالد

تاديوس ميكسينسكي

محرر الصور:

تصميم الغلاف:

الناشر:

جوديث سيفل

المحرر التنفيذي:

غاي أولسون

المدير التنفيذي:

كريستيان لارسون

مساعدو المدير التنفيذي:

سيلفيا سكوت

كلويه إيليس

مجلس إدارة التحرير:

ألكسندر فيلدمان

كاتلين ديفيس

مارغريت إنغلاند

فرانسيس وارد

حول هذا العدد

تلاحظ الوزيرة تشاو، في مقدمتها، أن بلدان العالم احتفلت في ١٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٥ باليوم العالمي لمناهضة تشغيل الأطفال، اعترافاً منها بالالتزامات التي أعلنتها الحكومات والمنظمات غير الحكومية، وقطاع الصناعة للقضاء على أسوأ أشكال تشغيل الأطفال. وسوف يشهد هذا العام تشديداً خاصاً على استئصال تشغيل الأطفال في المناجم. أظهرت المشاريع الاستطلاعية التي طورتها منظمة العمل الدولية (ILO) كيفية التخلص من تشغيل الأطفال في المناجم والمقالع عن طريق مساعدة المجتمعات المعنية في تأمين الحقوق القانونية، والانتظام ضمن تعاونيات، أو من خلال إنشاء وحدات إنتاجية غيرها، وتحسين صحة وحسن وإنتاجية العمال البالغين، وتأمين الخدمات الأساسية مثل المدارس، والمياه النظيفة، وشبكات المجاري الصحية.

نأمل في أن يساعد هذا العدد من مجلة "مواقف اقتصادية" الصادر عن وزارة الخارجية، جميع قرائنا في التوصل إلى فهم كامل للمأزق الذي يواجه الفتاة المنشورة صورتها على غلافنا، والجهود الكثيرة الجارية حالياً لمساعدتها ومساعدة الآلاف العديدة من الأطفال الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بوضعها حول العالم.

المحررون

إن مسألة إرساء عالم آمن وسليم لأولادنا ترتدي أهمية لا تقل شأنًا عن أهمية أي مهمة غيرها تواجهنا اليوم. رغم ذلك، لا يزال الملايين من الأطفال حول العالم ضحية للفقر، والمرض، والنزاعات المسلحة، والتشغيل الاستغلالي والقسري.

تقوم الطفلة في الصورة المنشورة على غلافنا، والتي التقطها الكاتب/ مدير التصوير روبين رومانو، في دك الطين لصنع حجر الطوب في البنغال الغربي في الهند. يُصوّر رومانو، في نطاق فيلم وثائقي بعنوان طفولات مسروقة، تشغيل الأطفال في ثمانية بلدان ويتحدث عن برامج تهدف إلى سحب العمال الأطفال من العمل. كتب رومانو على موقع على الإنترنت <http://www.stolenchildhoods.org/>، شارحاً صوره فقال: "أفران صنع الطوب ومقالع البحص مشهد مألوف في البنغال الغربي، بولاية أوريسا، وفي الولايات الهندية المحيطة بها"، ويضيف: "الأطفال الذين يعملون هنا يُستغلون بين ١٢ و١٦ ساعة في اليوم، سبعة أيام في الأسبوع، و٣٦٥ يوماً في السنة. لا يتكوّن عالمهم إلا من حفر الطين تلك، وساحات التجفيف، والأفران، وأكوام الصخور، والكسارات. ينامون ليلاً في العراء أو في مأوٍ بدائية مؤقتة تفتقر إلى أدنى الشروط الصحية. فلا مدارس، بل وحتى لا عائلات، للعديد منهم. حوالي ثلث الأطفال العاملين في هذه الأفران وربح الأطفال العاملين في المقلع نقلوا إليها من مناطق أخرى، حيث أُجبر ذوهم إمّا على بيعهم للاستعباد أو الاعتماد على الأجور الشحيحة التي يستطيع هؤلاء الأطفال توفيرها لهم."

نبحث هذا الشهر في بعض المبادرات الجديرة بالاهتمام الجارية حالياً لمكافحة التشغيل التعسفي للأطفال. يتقدّم محررو مجلة "مواقف اقتصادية" بمزيد الشكر إلى وزيرة العمل، إلين تشاو، وإلى موظفي برنامج عمل الأطفال الدولي التابع للوزارة، وللمنظمة العمل الدولية (ILO) لإرشاداتهم، وللوقت الذي خصّوه للمساعدة في إنتاج هذه المطبوعة. ونحن ممتنون أيضاً للعديد من المجموعات التي قدّمت مداخلات وأفكاراً حول قضية تستوجب التزام تحالف واسع لجهود إنقاذ الأطفال من البيئات التي تُشكّل أخطاراً جسدية وأضراراً نفسانية لهم.



مواقف إقتصادية

وزارة الخارجية الأميركية / مكتب برامج الإعلام الخارجي / أيار/ مايو ٢٠٠٥، المجلد ١٠، العدد ٢
<http://usinfo.state.gov/pub/ejournalusa.html>

المحتويات

إنهاء التشغيل التعسفي للأطفال

٤ مقدمة

إلين تشاو، وزيرة العمل الأميركية

٥ المؤسسات إنهاء تشغيل الأطفال: أولوية عالمية

ستيفن لو، نائب الوزير، وزارة العمل الأميركية
مئات الملايين من مراحل الطفولة تضيع سدى في أعمال لا يقبلها العقل، وبالكاد تسد الرمق، ولا تنتج قيمة اقتصادية تُذكر، بل وتمتص الطاقة الخلاقة والقدرة على التعلّم لمجموعات كاملة من عمال المستقبل.

مواضيع جانبية: مبادرات المنح الدراسية؛ مبادرة وينزوك الدولية للتعليم في البيرو؛ تشغيل الأطفال في صناعة صيد الأسماك في الفلبين

١٠ مقاربات القضاء على تشغيل الأطفال: قضية أخلاقية وتحدي إنمائي

خوان سومافيا، المدير العام لمنظمة العمل الدولية
أدى الإنكار واللامبالاة في السنوات الأخيرة إلى فتح الباب أمام إدراك المشكلة، واستنكارها، والاستعداد لمعالجتها بصورة فعّالة.

موضوع جانبي: جمل زائد الثقل: الأطفال في المناجم ومقالع الحجارة

١٤ كبح الاتجار الدولي بالأطفال

جون ميلر، أحد كبار مستشاري وزيرة الخارجية ومدير مكتب وزارة الخارجية لمراقبة ومكافحة الاتجار بالبشر على الدول أن تُعزّز تطبيق القوانين لإنقاذ الأطفال من الرق والعبودية ولردع المتاجرين بهم.

موضوع جانبي: العقوبات ضد المتاجرين بالبشر

١٧ المبادرات التشريعية الأميركية لوقف التشغيل التعسفي للأطفال

توم هاركن، عضو مجلس الشيوخ الأميركي عن ولاية أيوا
اتخذ الكونغرس الأميركي إجراءات لمعاقبة البلدان التي تمارس أسوأ أشكال تشغيل الأطفال ولإعادة تأهيل الضحايا الصغار من تلك الممارسات.

موضوع جانبي: مكافحة تشغيل الأطفال في زراعة الكاكاو

٢١ فهم مساوئ تشغيل الأطفال: الأنماط،

والأنواع، والأسباب

أريك إدموندز، أستاذ اقتصاد مساعد بكلية دارتموث
لا يمكن صياغة سياسة فعالة لوضع حد لتشغيل الأطفال
إلا ضمن سياق استراتيجية تنموية عامة لبلد ما.

موضوع جانبي: الأطفال والنزاعات المسلحة: وقائع
وقضايا أساسية

دراسات قضايا معينة

٢٧ تشغيل الأطفال في البرازيل: التزام الحكومة

باتريك دل فيكيو، موظف في وزارة العمل الأميركية، ساو
باولو

تبذل الحكومة البرازيلية، بمساعدة العديد من شركائها،
جهوداً متعددة للقضاء على تشغيل الأطفال في ذلك البلد.

٢٩ أطفال محتاجون: حلّ نفذته منظمة غير حكومية

كريستوفر واكيرازا، مدير منظمة «أطفال محتاجون»
يوّمن برنامج الأطفال المحتاجين في أوغندا، المأوى
لأطفال الشوارع، والمشورة، والتعليم، والعناية الصحية،
والحاجيات الأساسية للأطفال.

٣٢ التصدي لمشكلة تشغيل الأطفال: مقارنة صناعية

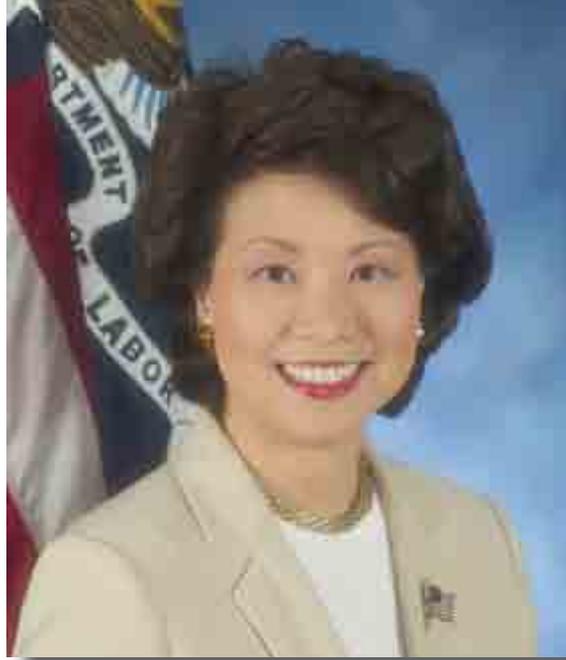
أندريه جورجمانس، الأمين العام للاتحاد العالمي لصناعة
السلع الرياضية
لا تُشكل المساعدة في وقف تشغيل الأطفال دولياً مجرد
قضية للحكومات، بل على الصناعة أيضاً أن تلعب دوراً
نشطاً.

قراءات إضافية

٣٥ مراجع (باللغة الإنجليزية)

٣٦ مصادر على الإنترنت (باللغة الإنجليزية)

مقدمة



يُجبر بعض الفتيان على حمل المتفجرات، وهي مهمة خطيرة ومروعة، تتطلب تدريباً متخصصاً ومستويات رفيعة من المهارة حتى لدى البالغين، فكيف يكون شأن الأطفال في هذا الأمر.

هذه المجلة الإلكترونية تستكشف تشكيلة واسعة من القضايا، بدءاً من أسباب تشغيل الأطفال ووصولاً إلى الإجراءات التي تتخذها الحكومات لوقف الاتجار بالأطفال. تسلط المجلة الأضواء على المقاربات التي تعتمدها حكومات أميركا اللاتينية، وإفريقيا، وآسيا لتحسين مستقبل الأطفال لديها. فلا يمكننا إعادة ما سلب من هؤلاء الأطفال، لكن بإمكاننا العمل معاً للمساعدة في إنقاذهم، وفي خلق الأجواء التي تُمكن العائلات من العيش والازدهار دون تعريض أصغر أفراد المجتمع وأطرافهم عوداً للمخاطر.

Elaine Chao

إلين تشاو
وزيرة العمل الأميركية

يصادف الثاني عشر من حزيران/يونيو الذكرى السنوية الرابعة لليوم العالمي لمناهضة تشغيل الأطفال. تقرر تعيين هذا اليوم الخاص بهدف زيادة التوعية بالنسبة لملايين الأطفال حول العالم، الذين يُجبرون على العمل بدلاً من ارتياد المدارس. يشير هذا اليوم أيضاً إلى الأمل بتسليطه الأضواء على العديد من البرامج والسياسات القائمة لمنع أسوأ أشكال تشغيل الأطفال، ولإعادة ملايين الأطفال العمال إلى حجرات الدراسة.

فكما قال الرئيس جورج دبليو بوش: «جميع الآباء والأمهات، في كل المجتمعات، يريدون لأبنائهم أن يتعلموا ويعيشوا متحررين من الفقر والعنف». غير أن أعداداً أكثر مما ينبغي من الأطفال في العالم منخرطة في أعمال تحرمهم من طفولتهم وتضرّ بنموهم الجسدي والعقلي. وهذا صحيح بنوع خاص بالنسبة للأطفال الذين يُجبرون على الانخراط في النزاعات المسلحة، أو يُستغلون في تجارة الجنس.

سوف يركّز اليوم العالمي لمناهضة تشغيل الأطفال هذا العام على مشكلة تتعلق بتشغيل الأطفال لم تحظ باهتمام كافٍ: أي وجود ما يُقدّر بمليون طفل يعملون في مناجم ومقالع صغيرة حول العالم. يتعرّض هؤلاء الأطفال للاستغلال الظالم، فيعملون ساعات طويلة تحت سطح الأرض، ويتنشقون المواد الضارة في الهواء والسموم الخطرة.

إنهاء تشغيل الأطفال أولوية عالمية

بقلم ستيفن لو

لأقصى الأخطار والأمراض في أماكن العمل. مئات الملايين من مراحل الطفولة تضيق سدى في أعمال لا يقبلها العقل، بالكاد تسد الرّمق، ولا تنتج أكثر من قيمة اقتصادية تذكر، بل وتمتص الطاقة الخلاقة والقدرة على التعلّم لمجموعات كاملة من عمال المستقبل.

دور الحكومة الأميركية

كسبت الجهود الرامية إلى محاربة تشغيل الأطفال زخمها سنة ١٩٩٩ عندما تبنت منظمة العمل الدولية الميثاق رقم ١٨٢ حول أسوأ أشكال تشغيل الأطفال. يُحدّد هذا الميثاق أسوأ أشكال تشغيل الأطفال التي تتضمن التشغيل الاستعبادي، والمتاجرة بالمخدرات والدعارة والأعمال الأخرى التي تشكل تهديدات خطيرة لصحة وسلامة ورفاهية الأطفال. ويفرض الميثاق أيضاً



Pavel Rahman, AP/WWWP

أطفال من بنغلادش يُسَخّنون ويخلطون المطاط في برميل في معمل للبالونات في كمرنجير شار، في بنغلادش، بافل رحمان.

ملايين الأطفال حول العالم واقعون في شرك أعمال لا يقبلها العقل وبالكاد تسد الرّمق، ولا تنتج قيمة اقتصادية تذكر، بل وتمتص الطاقة الخلاقة والقدرة على التعلّم لمجموعات كاملة من عمال المستقبل. وفي حين يشكل إبعاد الأطفال عن أبشع أشكال العمل هدفاً داهماً، فإن هناك حاجة إلى مزيد من التدخّل كي يتوفّر للعائلات خيارات من الدعم جدية ومستدامة تحول دون عودة الأطفال إلى أوضاع عمل تعرّضهم للخطر والاستغلال. لعبت الولايات المتحدة دوراً قيادياً في الجهود الدولية الرامية إلى محاربة التشغيل الاستغلالي للأطفال، وفي تعزيز التعليم للأطفال الذين كانوا يعملون سابقاً. بلدنا أكبر مانح للبرنامج الدولي لاستئصال تشغيل الأطفال التابع لمنظمة العمل الدولية. قدّمت الولايات المتحدة، منذ سنة ١٩٩٥، حوالي ٢٥٥ مليون دولار لمشاريع المساعدات التقنية. بناء القدرات أمر أساسي بالنسبة للاستدامة الطويلة الأمد للمشاريع الخاصة بتشغيل الأطفال. فتنمية قدرات القيادات والمؤسسات القومية والمحلية، سوف توفّر حظوظاً أكبر في النجاح للجهود القومية لمحاربة تشغيل الأطفال.

ستيفن لو، نائب وزير العمل الأميركي

كتب توماس فريدمان، المُعلّق السياسي في صحيفة نيويورك تايمز، كتاباً مثيراً بعنوان «العالم مسطح»،

يقول فيه إن التغيرات التكنولوجية، والشبكات العالمية المترابطة للتموين، واستخدام المصادر الخارجية للعمال قد ساوت بين أنحاء العالم الحديث. وقد أدّى هذا الأمر إلى تخفيض دراماتيكي لأسعار العديد من السلع والخدمات، لكنه وضع أيضاً علاوة على الاستثمار في القوى العاملة: أي تأمين التعليم والتدريب اللازم من أجل المنافسة في اقتصاد عالمي بالغ التعقيد.

من المؤسف أن أكثر من مئتي مليون طفل لا أمل لديهم اليوم في الاستفادة من الاقتصاد العالمي الديناميكي لأنهم عالقون في ثقافة من تشغيل الأطفال مُدلة وعديمة الأفق. يعمل العديد من هؤلاء الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والرابعة عشرة في ظروف استغلالية تشمل الخطف على يد زُمَر مسلحة للخدمة كجنود؛ والاتجار بالأطفال لإغراض جنسية؛ ويتعرضون

مبادرات المنح الدراسية (EI)

قدمت وزارة العمل الأميركية، منذ السنة المالية ٢٠٠١، حوالي ١٤٨ مليون دولار على شكل منح في نطاق المبادرات الدراسية لأجل تشجيع التعليم كوسيلة لمحاربة تشغيل الأطفال. يجري تقديم المنح عبر عملية مناقصة تنافسية إلى مجموعة متنوعة من المنظمات الدولية والمحلية. تهدف مشاريع المبادرات الدراسية إلى زيادة فرص الحصول على التعليم الأساسي للأطفال العمال والأطفال المُعرضين للمخاطر، وإلى تحسين نوعية ومحتوى التعليم. العديد من البلدان حيث توجد نسبة عالية من حالات تشغيل الأطفال تواجه أيضاً نقصاً كبيراً في الموارد تؤثر على الوصول إلى التعليم وعلى نوعيته، فلا تعجز العديد من العائلات في تلك البلدان عن تأمين البدلات المدرسية أو الكتب لأطفالها وحسب، بل أيضاً تفتقر بعض المناطق إلى مدارس في المناطق النائية، كما تكون معدلات التلامذة بالنسبة لعدد المُعلمين مرتفعة جداً، مع نسبة مرتفعة من المعلمين غير المؤهلين أو المحدودي التأهيل، إضافةً إلى بيئة مادية سيئة في المدارس. تدعم مشاريع المبادرات الدراسية تحسين إمكانية الوصول إلى التعليم ورفع مستوى النوعية عن طريق تمويل الوجبات الغذائية في المدارس، وتدريب المعلمين، وتوفير المواد المدرسية، والتعليم المهني والحاجات الأخرى.

لمحاربة تشغيل الأطفال هي وحدها القادرة على تحقيق نتائج ذات شأن طويلة الأمد، كما تكمن أسس كل تدخل ناجح في الأبحاث والدراسات الجدية. لهذا السبب تُمول البرامج الدولية الخاصة بتشغيل الأطفال العديد من مشاريع الدراسات لتحديد مدى وطبيعة تشغيل الأطفال في العالم. تتوفر تقارير هذه المشاريع، إلى الحكومات والمنظمات الدولية والجمهور



© Marcelo Salinas

فتاة صغيرة تعمل في فرن لصنع القرميد في ضواحي بوغوتا، بكولومبيا. مارسيلو ساليناس.

على الحكومات التي تصادق عليه اتخاذ الإجراءات الفورية والفعّالة لأجل استئصال تلك الأشكال من تشغيل الأطفال في بلدانها. لعبت الحكومة الأميركية دوراً نشطاً في تشجيع إقرار الميثاق، وبلغ عدد البلدان التي صادقت عليه لغاية آذار/مارس ٢٠٠٥، ١٥٣ بلداً، فكان الميثاق الذي عرف أسرع مصادقة في ٨٢ سنة من تاريخ منظمة العمل الدولية.

حتى قبل إقرار الميثاق رقم ١٨٢، بدأت الولايات المتحدة باتخاذ خطوات ذات شأن في سبيل القضاء على تشغيل الأطفال. أنشئ البرنامج الدولي الخاص بتشغيل الأطفال التابع لوزارة العمل الأميركية سنة ١٩٩٣ بهدف التحقيق، وتقديم التقارير بخصوص تشغيل الأطفال حول العالم. بمرور السنين، اتسعت خبرات البرنامج بالنسبة لقضايا تشغيل الأطفال في العالم، كما أن محفظة ملفات نشاطاته اتسعت بصورة سريعة ومتواصلة. فالأبحاث والتقارير حول تشغيل الأطفال عالمياً، الداعمة لسياسة الولايات المتحدة الخارجية والتجارية ولجهودها التنموية، تبقى الوظيفة الجوهرية للبرنامج الدولي الخاص بتشغيل الأطفال. كذلك أصبحت التوعية داخل الولايات المتحدة حول تشغيل الأطفال في العالم جزءاً هاماً من البرنامج. مثلاً، استضافت وزيرة العمل، إيلين تشاو، في أيار/مايو ٢٠٠٣، ممثلي المجتمع العالمي في مؤتمر عنوانه «الأطفال بين نارين: المكافحة وإعادة دمج الجنود الأطفال»، وهو مؤتمر ألقى الأضواء على فضيحة استخدام الأطفال كجنود في النزاعات المسلحة.

لعل أبرز وأهم النتائج هي تلك التي تحققت عبر مشاريع المساعدات التقنية الدولية التابعة لوزارة العدل الأميركية. قدمت هذه المشاريع منذ سنة ١٩٩٥ ما يزيد عن ٤٠٠ مليون دولار في مشاريع للمساعدات التقنية في حوالي ٧٠ بلداً لإنقاذ وإعادة تأهيل الأطفال من أسوأ أشكال تشغيل الأطفال وأمنت لهم الفرص التعليمية.

الحاجة إلى التدخل الفعال

التغلب على قضية تشغيل الأطفال يستوجب تفهماً في العمق للعوامل التي تجبر الأطفال على الانخراط في أشكال عمل غير ملائمة كما تتطلب تدخلاً فعالاً يتناسب مع كل بيئة اجتماعية، ثقافية واقتصادية إفرادية. تستخدم معظم مشاريع وزارة العمل الأميركية العديد من وسائل التدخل المختلفة التي تتكامل الواحدة مع الأخرى بسبب كون مشكلة تشغيل الأطفال معقدة. من الطبيعي أن يكمن في جوهر كل مشروع الحاجة لسحب الأطفال من أسوأ أشكال التشغيل، لكن تبقى الحاجة إلى تدخلات إضافية لتوفير خيارات جديّة ومستدامة للأطفال وعائلاتهم تحمي الأطفال من العودة إلى أوضاع تشغيل خطيرة واستغلالية. تؤكد تجارب وزارة العمل الأميركية أن المقاربات الجامعة



U.S. Department of Labor

نائب الوزير لو يلتقي طلاب مدرسة انتقالية لأطفال كانوا يعملون سابقاً، تدعمها وزارة العمل في كانشيبيورام بالهند. كان معظم الأطفال يعملون في صنع الحرير في مشاغل قائمة في المنازل. وزارة العمل الأميركية.

مشاريع التدخلات. فحملات توعية الناس، مثلاً، الهادفة إلى تثقيف الأهالي والمنظمات المحلية، وقادة المجتمعات، والوسائل الإعلامية حول المخاطر المتعلقة بتشغيل الأطفال وأثاره المؤذية الطويلة الأمد على الاقتصاد المحلي، بإمكانها أن تساعد في إشراك أعضاء المجتمعات في العملية وتعبيد الطريق أمام نجاح المشاريع.

من الواضح أن إحدى أكثر التدخلات فعالية هي توفير التعليم الجيد. عند إبعاد الأطفال عن العمل، يوفر لهم التعليم الأساسي خياراً ذي شأن ويزودهم بالمهارات والمعارف التي تسمح لهم بالحصول على وظائف آمنة ذات أجور أفضل في المستقبل. يعمل موظفو مشروع وزارة العمل الأميركية مع الأطفال لتحديد حاجاتهم التعليمية التي قد تشمل التعليم الرسمي، وغير الرسمي، أو التعليم المهني. هذه الخيارات هامة: ففي حين يكون بعض الأطفال العاملين سابقاً جاهزين لدخول المدارس الرسمية، ربما يكون غيرهم بحاجة لتمضية بعض الوقت في التعليم غير الرسمي وفي مؤسسات تعليمية انتقالية قبل أن يصبحوا جزءاً من النظام الدراسي الرسمي. تتعقب البرامج، بصرف النظر عن نوع التدخلات، تسجيل الأطفال في البرامج التعليمية واستكمالها. يركز العديد من المشاريع ليس على مشاركة الأطفال في التعليم فحسب، بل وأيضاً على نوعية التعليم. تشمل التدخلات لتحسين نوعية التعليم، تدريب المعلمين، وتطوير مواد الدراسة، والأساليب البديلة لتوزيع هذه المواد.

النظر إلى أبعد من التعليم

علاوة على التعليم، يحتاج العديد من الأطفال، إلى خدمات إعادة تأهيل مثل العناية الصحية، والمساعدة الغذائية، والإرشاد

مبادرة وينروك الدولية للتعليم في البيرو

تمول منظمة وينروك الدولية غير الحكومية المقيمة في الولايات المتحدة إحدى أكبر منح المبادرات الدراسية، التابعة للبرنامج الدولي الخاص بتشغيل الأطفال، وذلك لتطبيق برامجها المبتكرة المترابطة مع المجتمعات الأهلية، والهادفة إلى «الحد من تشغيل الأطفال عبر التعليم» (CIRCLE). تعمل مؤسسة وينروك من خلال هذا المشروع مع المنظمات المحلية التي تقترح استراتيجيات مبتكرة تهدف إلى منع أو استئصال تشغيل الأطفال عبر التعليم. ففي كاخاماركا في البيرو، يتعاون هذا البرنامج مع جمعية «مؤخير فاميليا» (الجمعية النسائية العائلية)، وهي مؤسسة لا تبغي الربح وتدافع عن حقوق النساء والأطفال.

تنفذ الجمعية، بمساعدة «برنامج الحد من تشغيل الأطفال عبر التعليم»، مشروعاً لخفض تشغيل الأطفال في المنازل يهدف إلى استئصال حالات عمل الأطفال كخدم في المنازل. ففي كاخاماركا، كثيراً ما يعمل الأطفال كخدم في المنازل لفترة تزيد عن ١٤ ساعة في اليوم، سبعة أيام في الأسبوع، لقاء الطعام والمأوى أو لقاء حد أدنى من الأجر. يتعرض هؤلاء الأطفال لسوء المعاملة وندراً ما يرتادون المدارس.

يستخدم مشروع الجمعية النسائية العائلية في البيرو عدة أنواع من التدخل لتحقيق أهدافه، بما في ذلك نشاطات توعية الناس وتثقيفهم حول تشغيل الأطفال في المنازل؛ وورش العمل المخصصة للمعلمين والعاملين في المدارس لتحسين نوعية التعليم؛ والتدريب المهني والإرشاد؛ وأنظمة الرصد في المدارس والمجتمعات لإبقاء الأطفال خارج العمل المنزلي.

نشاطات المشروع المتعلقة بتوعية الناس مبنية بنوع خاص. فمن أجل إبلاغ السلطات، والأهالي، وأرباب العمل، والأعضاء الآخرين في المجتمعات حول أخطار تشغيل الأطفال وأفضليات تعليم الأطفال، مثلاً، يُطلق المشروع برنامجاً إذاعياً مرتين في الأسبوع. يتيح البرنامج للأطفال فرصة التحدث عن تجاربهم ووجهات نظرهم حول العمل المنزلي. عقب إذاعة البرنامج على الهواء، تمت ملاحظة ازدياد كبير في الهواجس لدى المجتمعات بالنسبة لعمل الأطفال المنزلي.

المعطيات الكمية والنوعية الموثوقة حول طبيعة ومدى تشغيل الأطفال وعلاقته بالتعليم، والجنس، والعوامل الأخرى. كما يوفر جميع المعلومات والمعطيات الأساس الذي تقوم عليه عمليات تحديد الأهداف، وتصميم، وتقييم فعالية التدخلات الأخرى. المكون الآخر الهام في برامج استئصال تشغيل الأطفال يقوم على دمج نشاطات زيادة التوعية لدى المجتمعات ضمن تصميم

تشغيل الأطفال في صناعة صيد الأسماك في الفلبين

يُشكّل صيد الأسماك في الفلبين، التي تشتمل على أكثر من ٧٠٠٠ جزيرة، جزءاً هاماً جداً من نشاط البلاد الاقتصادي. تشغيل الأطفال المحفوف بالمخاطر في صناعة صيد الأسماك أمر شائع إلى جانب الفقر ومعدلات النمو السكاني المرتفعة. يعمل بعض الأطفال لغاية ثماني ساعات ليلاً، ويغطسون مطاردة الأسماك وإدخالها إلى الشباك، في حين يعمل آخرون في رحلات صيد تتراوح مدتها بين ستة وعشرة أشهر في عرض البحر، حيث يغطسون إلى عمق ١٥ متراً دون وسائل للحماية. يتعرض هؤلاء الأطفال العمال لخطر خسارة سمعهم، وإصابات جسدية جراء السقوط، ولهجمات سمك القرش، وعضات الأفاعي، والفرق، بالإضافة إلى مخاطر أخرى.

تعمل منظمة العمل الدولية وبرنامجها الدولي، عبر البرنامج المُحدّد زمنياً، لأجل سحب الأطفال من طواقم الصيد وتزويدهم بالعناية الصحية والإرشاد والمساعدة التعليمية، مثل التدريب على الكتابة والقراءة الأساسية، والتعليم غير الرسمي، والحاجيات المدرسية. التركيز الكبير للمشروع يتعلق بإقامة أنظمة مراقبة مستدامة حول تشغيل الأطفال. شكل المشروع فرق للمراقبة مكوّنة من العاملين في مشروع البرنامج الدولي ومن موظفين من وكالات الحكومة الفلبينية، مثل مكتب الأسماك والموارد المائية، وحرس السواحل، ووزارة العمل والتوظيف. قامت الفرق بتحريات عشوائية على مراكب الصيد وفي المجتمعات حيث يجري تجنيد الأطفال للعمل.

وتمّ تشجيع البلديات على تحمل مسؤولية تأمين تطبيق قانون حماية الأطفال العاملين سابقاً وعلى مراقبة النشاطات المتعلقة بها. ونجح العاملون في المشروع في نقل مسؤوليات المراقبة إلى الوكالات المحلية، كما أن المشروع طوّر إجراءات قياسية لغربلة أعضاء طواقم مراكب الصيد لتستطيع السلطات المحلية الاستعانة بها.

بعد نقلهم من أوضاع العمل السابقة. وقد تؤمن المشاريع، حسب الحاجات المحددة للمستفيدين، الخدمات لإعادة التأهيل عبر زيارة العائلات، أو عبر إقامة مراكز ثابتة حيث يستطيع الأطفال العيش وتلقي العناية خلال المرحلة الانتقالية.

السمة الهامة الأخرى للعديد من مشاريع وزارة العمل الأميركية تتعلق بإقامة نظام مراقبة لتشغيل الأطفال. الضغط الدافع الذي يتولد مع الفقر والثقافة كثيراً ما يعيد الأطفال إلى العمل الاستغلالي، ولذا يستطيع نظام المراقبة الفعال إشعار مدراء المشاريع حول الحاجة إلى تدخل إضافي.

والواقع أن حاجة العائلات إلى دخل إضافي يُشكل سبباً

شائعاً لتشغيل الأطفال، كما أن سحب الأطفال من القوى العاملة يعني أن على العائلة تأمين طرق أخرى لتلبية سبل عيشها. لهذه الأسباب، تنظر المساعدات التقنية التي تدعمها وزارة العمل الأميركية إلى حاجات العائلات وليس فقط إلى حاجات الطفل العامل، وتحاول معالجة تلك الحاجات عبر بعض أشكال مختلفة لتوليد الدخل البديل، مثل تدريب المهارات لأعضاء العائلة أو عبر توفير القروض الصغيرة التي تسمح للعائلات بتوليد دخل عبر نشاطات تجارية.

يُركّز نوع آخر من التدخل على تغيير أساليب الإنتاج الخطرة التي قد تكون منتشرة على نطاق واسع في صناعة معينة تستخدم تشغيل الأطفال. مثلاً، تُشكل ظاهرة ”العمل المنزلي“، أي إعطاء العمال مهمات مثل الخياطة أو تجميع مشروع ما لتنفيذها في منازلهم، عادة شائعة في المجتمعات الفقيرة. هذا ”العمل المنزلي“ يُشجع أحياناً كثيرة العمل الخطر للأطفال لأن العمل في المنزل يزيد من إمكانية عمل الأطفال إلى جانب ذويهم الأمر الذي يجعل من عملية مراقبة صحة وسلامة الأطفال شبه مستحيلة. أنواع العمل المنزلي التي تنطوي على مخاطر بشكل خاص تشمل صنع المنتجات التي تستخدم مواد كيميائية أو متفجرة، مثل الألعاب النارية. ورغبة منها في محاربة هذه الممارسات، توفّر المشاريع التي تدعمها وزارة العمل الأميركية التمويل اللازم لبناء ورش عمل آمنة، أو تعمل من أجل تثقيف أصحاب العلاقة في المجتمعات حول الفوائد، في الأمد الطويل، لبناء وصيانة أماكن عمل آمنة.

الاستراتيجية الأخيرة الضرورية هي بناء القدرات لأجل تأمين الاستدامة الطويلة الأمد للمشاريع الخاصة بتشغيل الأطفال. أن تنمية قدرات القيادات والمؤسسات المحلية تزيد من احتمال استمرار جهود محاربة تشغيل الأطفال دون مساعدة خارجية. تعمل بعض المشاريع عن كثب مع الحكومات القومية، كجزء من بناء القدرات، لتطوير سياسة قومية خاصة بتشغيل الأطفال وللمساعدة في تصميم استراتيجيات وخطط عمل قومية خاصة بتشغيل الأطفال، وللمساعدة في إدماج قضية تشغيل الأطفال في السياسات القومية الأخرى مثل الاهتمام بالحد من الفقر، والتعليم، والمساعدات جراء الكوارث.

شراكة استراتيجية

كثيراً ما تتشارك وزارة العمل الأميركية في جهودها العالمية للقضاء على أسوأ أشكال تشغيل الأطفال، مع البرنامج الدولي لاستئصال تشغيل الأطفال التابع لمنظمة العمل الدولية. والوزارة أكبر مانح للمنظمة، إذ قدمت لها تمويل بحوالي ٢٥٥ مليون دولار لمشاريع المساعدات التقنية منذ سنة ١٩٩٥. يعمل البرنامج الدولي لاستئصال تشغيل الأطفال الذي أطلق سنة

العديد من مشاريع منظمة العمل الدولية وبرنامجها الدولي على المساعدات التقنية لأجل مساعدة البلدان في تطوير خطط عمل خاصة بتشغيل الأطفال، وتطوير السياسات القومية الأخرى التي تؤثر على الأطفال العاملين. وفي كل الحالات، تتعاون منظمة العمل الدولية وبرنامجها الدولي مع المنظمات الأهلية المحلية التي تعرف جيداً الوقائع المحلية.

من أجل مستقبل أفضل

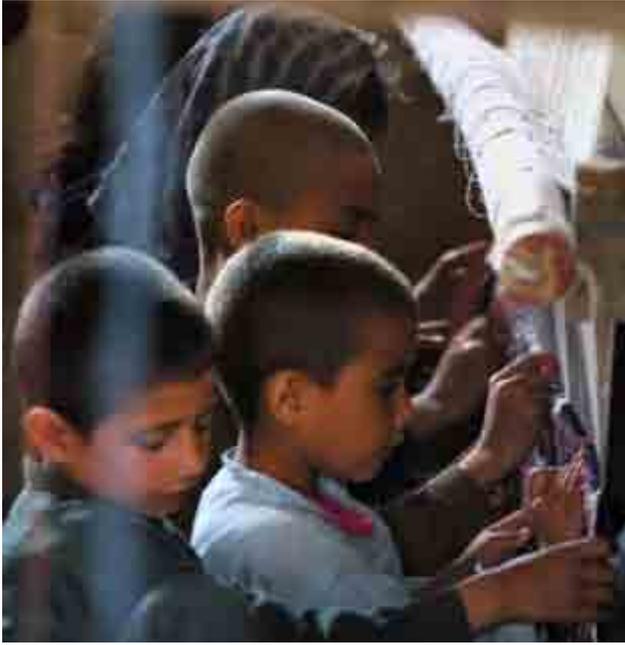
أرست وزارة العمل الأميركية أساساً كبيرة للأبحاث، ولممارسات أفضل ولشراكات دولية وحملات متعددة الأطراف تهدف إلى استئصال أسوأ أشكال تشغيل الأطفال. طُوّر شركاؤنا المسؤولون عن التنفيذ، بما في ذلك منظمة العمل الدولية وبرنامجها الدولي، والمنظمات غير الحكومية، والمجموعات الدينية، استراتيجيات مبتكرة فعالة ومستدامة لمحاربة تشغيل الأطفال. فنحن نوقر سوية للأطفال وعائلاتهم الأمل في مستقبل أفضل، ونساعد في تجهيز الدول والمجتمعات بقوى عاملة أكثر جهوزية لمواجهة تحديات الاقتصاد العالمي الديناميكي اليوم. ■

١٩٩١، من أجل القضاء التدريجي على تشغيل الأطفال عن طريق تعزيز قدرات البلدان على معالجة المشكلة وعن طريق خلق حركة عالمية لمحاربتها. تُركّز مشاريع البرنامج على الأطفال الذين يعملون في ظروف خطيرة وعلى المجموعات الطرية العود مثل الفتيات والأطفال تحت سن الثانية عشرة. تستطيع منظمة العمل الدولية والبرنامج الدولي لاستئصال تشغيل الأطفال، بفضل وضعها القانوني كمنظمة دولية منتمية إلى الأمم المتحدة، العمل أحياناً كثيرة مع كل من الحكومات القومية ومع مجتمع أرباب الأعمال الدولي.

تساعد منظمة العمل الدولية وبرنامجها الدولي في تنفيذ مشاريع المساعدات التقنية التابعة لوزارة العمل الأميركية باستخدامها عدة نماذج. تقدم البرامج المخصصة لكل بلد، المساعدات التقنية للبلدان التي تلتزم تحويل القضاء على تشغيل الأطفال إلى سياسة قومية. تستهدف البرامج القطاعية أعمالاً خطيرة محددة ومناطق مضطربة تتطلب اهتماماً ملحاً وموارد مكرّسة لها. تهدف البرامج المرتبطة بزمن مُحدّد إلى إدماج تشغيل الأطفال في الاستراتيجيات القومية للحد من الفقر والتعليم، ولاستئصال بعض أسوأ أشكال تشغيل الأطفال ضمن فترة زمنية مُلزمة تتراوح بين خمس وعشر سنوات. يشتمل

القضاء على تشغيل الأطفال قضية أخلاقية وتحديّ إنمائي

بقلم خوان سومافيا



Alexander Zemlianichenko, AP/WWP

أحمد ١٠ سنوات، إلى اليمين، وعماد ٧ سنوات، في الوسط، وحامد سرور ٩ سنوات، في الخلف، يحوكون سجادة في مشغل صغير في ضواحي مزار شريف بأفغانستان. يُقدَّر وجود أكثر من ٢٠٠٠ طفل يعملون في المدينة، وينتجون دخلاً يعتبر حيوياً بالنسبة لبقاء عائلاتهم على قيد الحياة.

في كابوس الدعارة أو أرسلوا إلى جبهات الحرب الدامية. وقفت منظمة العمل الدولية، منذ تأسيسها، ضد بلاء تشغيل الأطفال عبر العمل والتعاون مع العديد من الأفراد والمؤسسات الملتزمين، فلاحظنا تبديلاً هائلاً في المواقف إزاء تشغيل الأطفال. فقد حلّ محلّ النفي واللامبالاة الاعتراف بالمشكلة واستنكارها والاستعداد للعمل في معالجتها. ترافقت مع تنامي الحركة الشعبية المناهضة لممارسات التشغيل التعسفية بشكل عام، تفهم جديد للطرق التي يمكن من خلالها معالجة مشكلة تشغيل الأطفال بصورة فعالة ومستدامة.

جاءت مقارنة الهيئات التي تتكون منها منظمة العمل الدولية، أي الحكومات، وأرباب العمل والعمال، عن طريق العمل معاً على أساس الشراكة والثقة على مستوى المجتمعات الأهلية والإنتاجية لبناء الالتزام داخل البلدان بالقيام بعمل مستدام للقضاء على تشغيل الأطفال.

شهدت السنوات الأخيرة تحولاً دراماتيكياً في المواقف إزاء تشغيل الأطفال، فقد حلّ محلّ النفي واللامبالاة الاعتراف بالمشكلة واستنكارها والاستعداد لمعالجتها بصورة فعّالة. سوف يتطلب تخليص العالم من تشغيل الأطفال التزاماً كبيراً بالموارد من جانب المجتمع الدولي. إلا أن الفوائد الاقتصادية للقضاء على تشغيل الأطفال، على المستوى العالمي، سوف تزيد خلال عقدين عن التكاليف بنسبة حوالي سبعة أضعاف. إن القضاء على تشغيل الأطفال يُشكّل استثماراً مالياً حكيماً دون جدل. خوان سومافيا هو المدير العام لمنظمة العمل الدولية.

تشغيل الأطفال مشكلة منتشرة في أنحاء عالم اليوم، لكنها لا تدعو إلى اليأس.



من الواضح أنه عندما يُقرّر الأفراد الالتزام، وعندما تعبى المجتمعات قواها، وعندما تتضافر جهود المجتمعات، وتقرر أن تشغيل الأطفال لم يعد مقبولاً، يمكن عندئذ تحقيق تقدم كبير نحو هدف ضمان عدم حرمان الأطفال من طفولتهم ومن المستقبل الأفضل لهم. إلا أن هذه المهمة تبقى شاقة.

فبناء الإجماع، وإجراء تغيير حقيقي، لا يزالان تحدياً هائلاً دولياً، وقومياً، وحتى داخل العائلات والمجتمعات حيث يجري تشغيل الأطفال. الهدف البديهي يكمن في توفير فرصة التعليم السليم للأولاد وإعطاء الأهل فرصة واقعية لتأمين وظيفة لائقة. فهذه مسألة اقتصادية بالنسبة للبلدان وللعائلات، لكنها أيضاً قضية أخلاقية. فالمعركة ضد تشغيل الأطفال تبقى، في نهاية المطاف، معركة لتوسيع حدود الكرامة والحرية الإنسانية. من أصل كل ستة أطفال في العالم، أي ما يقدر بـ ٢٤٦ مليون طفل، هناك طفل يعمل. فكروا بذلك. فعدد الأطفال العمال يعادل تقريباً كامل سكان الولايات المتحدة!

لا يقوم هؤلاء الأطفال بوظائف آنية أو جزئية أو بأعمال خفيفة. فعملهم يُشكّل مسألة حياة أو موت بالنسبة لهم ولعائلاتهم. إنهم فتيان وفتيات يعملون في وظائف تؤذي نموهم العقلي، والجسدي، والعاطفي.

ثلاثة أرباع هؤلاء الأطفال يُستغلون في ما تُسميه منظمة العمل الدولية أسوأ أشكال تشغيل الأطفال؛ إنهم يعملون في معامل خانقة، ومزارع غير مأمونة، ومناجم أشبه بأفخاخ الموت، وفي مواقع خطيرة أخرى. وقد تم بيع بعضهم والاتجار بهم في ظروف شبيهة بظروف الرّق، وأجبر آخرون على العيش



Joel Grimes, U.S. Department of Labor

في بنغلادش، تمضي العائلات بما فيها الأطفال الصغار يومها في تكسير الصخور وتحويلها إلى حصى.

الأشغال الخطرة، وإلى إعدادهم للدراسة، وتأمين مصادر دخل بديل للأهالي. يشمل عملنا الجهود الرامية إلى محاربة الاتجار بالأطفال في أفريقيا الغربية، وإلى إعادة تأهيل أطفال الشوارع في أوروبا الشرقية، ونقل الأطفال من المناجم ومقالع الحجارة في أميركا اللاتينية، وتأمين مستقبل أفضل للأطفال الذين كانوا يحكون السجاد أو يقطبون كرة القدم في جنوب آسيا.

تنامي الشعور بضرورة القيام بعمل ما

يشترك الناس، حول العالم، في مجموعة متنامية تشعر بضرورة القيام بعمل ما. فقد ظهرت حركة صادقة في أنحاء العالم ضد تشغيل الأطفال، كما أن الأطفال العمال أنفسهم بدأوا يُسمعون أصواتهم، مثلاً، عبر تحركات شعبية مثل «المسيرة العالمية ضد تشغيل الأطفال». والطلاب الفتيان بدأوا يحشدون قواهم تضامناً مع هذه التحركات.

تظهر في الوقت الحاضر تحالفات جديدة بين منظمات أرباب العمل والعمال، والوكالات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني. قامت هذه التحالفات بأعمال في قطاعات مُعيّنة في العديد من الصناعات المتعددة الجنسيات، مثل زراعة التبغ والكاكاو، وصناعة السلع الرياضية، حيث أدت قوى وأفضليات الشراكات الثلاثية لمنظمة العمل الدولية مع المجتمع المدني إلى تقوية وتعزيز الجهود العالمية لمكافحة تشغيل الأطفال.



Joel Grimes, U.S. Department of Labor

تعمل منظمة العمل الدولية والبرنامج الدولي للقضاء على تشغيل الأطفال لإخراج الأطفال من الأعمال الشاقة وحمايتهم عن طريق تأمين التعليم المجاني لهم.

سنة ١٩٩٩، وافقنا على اعتماد وسيلة أساسية في هذا الكفاح، أي الميثاق رقم ١٨٢، الذي يلزم البلدان اتخاذ الإجراءات الفورية لحظر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال والقضاء عليها. خلال السنوات الست الماضية، صادق ١٥٣ بلداً على الميثاق فتحوّل إلى التزام قومي، وهذا الميثاق حصل الآن على أسرع وأوسع مصادقة في تاريخ منظمة العمل الدولية.

خلال الفترة نفسها، تحققت زيادة ذات شأن في المصادقة على الميثاق رقم ١٢٨، وهو الميثاق الذي يحدد السن الدنيا للعمل، والذي تمّ تبنيّه سنة ١٩٧٣. يُنص هذا الميثاق على أن السن الدنيا للعمل لا يمكن أن تقل عن سن الدراسة الإلزامية، وتضع مجموعة من الحد الأدنى للأعمار التي تتوقف على نوع الوظيفة أو العمل. غير أن المصادقة على الميثاق ليست إلا البداية.

يسعى عدد متنام من البلدان للحصول على مساعدة منظمة العمل الدولية لاتخاذ إجراءات فعالة ضد تشغيل الأطفال. فالبرنامج الدولي للقضاء على تشغيل الأطفال التابع لمنظمة العمل الدولية، والذي تأسس سنة ١٩٩٢ بمشاركة ستة بلدان وتمويل كبير من ألمانيا، توسّع الآن وبات يشمل عمليات في ٨٠ بلداً بتمويل من ٣٠ مانحاً بينهم منظمات، وأرباب عمل، وعمال. الدعم السخي والتعهد الذي التزم به كونغرس الولايات المتحدة والفرع التنفيذي ساعد منظمة العمل الدولية بصورة دراماتيكية في توسيع جهودها للقضاء على تشغيل الأطفال.

أعطينا الأولوية لأسوأ أشكال تشغيل الأطفال بهدف استئصال جميع أشكاله في نهاية المطاف. يجري تقديم المساعدات لتطوير وتطبيق الإجراءات الهادفة إلى الوقاية، وإلى سحب الأطفال من

من المنظمات الدولية.

من الواضح أن تحرير العالم من تشغيل الأطفال سوف يحتاج إلى التزامات ذات شأن من الموارد. تقدر دراسة أعدتها منظمة العمل الدولية مؤخراً أن القضاء على تشغيل الأطفال، في غضون عقدين من الزمن، سوف ينتج ما يُقدَّر بـ ٥,١ ألف بليون دولار من الفوائد بالنسبة للاقتصادات النامية والانتقالية حيث يتواجد معظم الأطفال العمال وعالمياً، قد تزيد هذه الفوائد عن تكاليف منع تشغيل الأطفال، بنسبة حوالي سبعة أضعاف. أن كل سنة إضافية من التعليم التي تنشأ عن طريق التعليم الإلزامي لغاية سن الرابعة عشرة، تؤدي إلى زيادة المداخيل مستقبلاً بنسبة ١١ بالمئة سنوياً لكل طالب يبقى في المدرسة.

القضاء على تشغيل الأطفال استثمار مالي حكيم دون جدل

استئصال تشغيل الأطفال جزء لا يتجزأ من برنامج عمل منظمة العمل الدولية الخاصة بعالم العمل المسماة «برنامج العمل اللائق» التي تسعى إلى تشجيع الفرص أمام جميع النساء والرجال للحصول على عمل لائق ومُنْتَج، في ظروف من الحرية والعدالة والسلامة والكرامة الإنسانية. إطار عمل التنمية هذا مُركَّز على تحفيز الاستثمارات التي تخلق فرص العمل المنتج؛ مع معايير وحقوق في العمل، وضمان اجتماعي، ووقاية صحية وشبكات حماية، وصوت وتمثيل للشعب العامل. الإلغاء الفعال لتشغيل الأطفال هو أحد المبادئ التي هي في صميم برنامجنا. أننا نشجع العمل اللائق لأنه عندما يتجاهل المرء نوعية العمل بالنسبة للأهالي، يفتح الباب أمام تشغيل الأطفال. بإمكان كل بلد، ضمن ظروفه الخاصة، أن يُحدِّد خطأً معقولاً لا يجوز أن تسقط أي عائلة تحته. العمل اللائق ليس بمعيار عالمي ولا بأجر أدنى. تشكل المعاهدات التي يصادق عليها طوعاً كل بلد، أرضية اجتماعية سليمة للحياة العاملة. يمكننا أن نرى ما يدفع إلى التفاؤل في التقدم الكبير الحاصل في المعرفة والتجارب، وكذلك في ظهور حركة عالمية مدهشة لمناهضة تشغيل الأطفال. يبقى التحدي العالمي غير مشجع، لكنني أعتقد أننا إذا عملنا معاً، نستطيع بلوغ أهدافنا المشتركة: العمل اللائق للأهالي، التعليم النوعي للأطفال والفرص الحقيقية للشباب. استئصال تشغيل الأطفال هو حقاً قضية أخلاقية وتحدياً مجتمعياً. إذا استجمعتنا قوانا من أجل ذلك، نستطيع أن نعطي الأمل للأطفال في أنحاء العالم وتأكيد حق كل طفل بأن يستمتع بالطفولة. ■

إن الآراء الواردة في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر الحكومة الأميركية أو سياساتها.



Dado Galdieri, AP/WWWP

فليبوتو، ٩ سنوات، يساعد والده في صنع الطوب في كوتشابامبا في بوليفيا. يعمل الأطفال بمعدل عشر ساعات لكل نوبة عمل مما يدفعهم أحياناً كثيرة إلى ترك المدرسة.

علاوة على ذلك، هناك ١٩ بلداً مشتركين الآن في برامج للقضاء على تشغيل الأطفال ضمن فترة زمنية مُعيَّنة. وهذه أسس صالحة للبناء عليها، لكن ثمة حاجة إلى عمل المزيد على جميع المستويات.

علينا أن نمائل القرارات القومية والدولية بمزيد من التعاون في حقل التنمية الذي يستهدف الحد من تشغيل الأطفال. علينا أن ندعم المناقشات الدولية والقومية وجهود التوعية؛ وتحديد وتعيين الأماكن الخطرة لتشغيل الأطفال في مختلف القطاعات والأوضاع؛ ووضع أنظمة فعالة للتفتيش والرصد، تكون مستقلة وجديرة بالثقة.

لا يمكن حل مشكلة تشغيل الأطفال بصورة منعزلة، كما أن إطلاق المشاريع وحدها لا تكفي. فحيث الفقر يُمزق العائلات، يجب أن تعمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية يداً بيد للمساعدة في حماية كرامة الحياة العائلية.

مثلاً، يُشكل تأمين التعليم النوعي المجاني والإلزامي لغاية "السن الدنيا"، الذي يختلف طبقاً للبلد ولطبيعة العمل، للدخول إلى عالم الوظيفة عنصراً أساسياً للحوول دون تشغيل الأطفال. لكن القيود على الموازنات المالية في كل مكان لا تسمح للعديد من البلدان بالقيام بذلك.

على المجتمع الدولي مساندة جهود البلدان الراغبة في اتخاذ خطوات شاملة عبر برامج للتعاون الإنمائي، وعبر تأمين الوصول إلى الأسواق، ومن خلال الإرشاد السياسي الذي يتلقونه

حمل زائد الثقل لأطفال في المناجم ومقالع الحجارة

بدأت (IPEC) سنة ٢٠٠٠، عبر هذه الجمعية وعبر المنظمة غير الحكومية كوبرأكسين، وبالتعاون مع السلطات البيروفية ومساعدة وزارة العمل الأميركية، مشروعها لاستئصال تشغيل الأطفال في المناجم في سانتا فيلومينا. وقد نقل البرنامج عن نموذج التنمية العائد لمنظمة العمل الدولية في المجتمعات والعائلات. ساند مشروع سانتا فيلومينا أيضاً نشاطات توليد الدخل البديلة. اشترى المشروع، مثلاً، ماكنات العجن والأفران لمجموعة نسائية محلية، ودرّب أعضاء المجموعة على استخدام الماكنات، وساعدهم في إطلاق مخبز. نتيجة لذلك، يُحضر أعضاء المجموعة الخبز يومياً ويؤمنون حاجات عائلاتهم، ويزيدون في الوقت نفسه دخلهم فيعتمدون أقل على دخل أطفالهم. علاوة على ذلك، نظم البرنامج الدولي لاستئصال تشغيل الأطفال نشاطات خلق الوعي في المدارس. رسم التلامذة في المدرسة الابتدائية صوراً حول أنواع العمل التي كانوا يقومون بها. وساعد المشروع أيضاً معرضاً للصور الفوتوغرافية مكرساً لقضايا تشغيل الأطفال والمخاطر الصحية التي كان يتعرض لها الأطفال في المناجم. كانت الغاية من تلك الجهود خلق الوعي التوعوية لدى المجتمع حول أخطار تشغيل الأطفال والفوائد الناجمة عن ارتياد الأطفال المدرسة. تعزيز القدرات التنظيمية، وتحسين الحماية الاجتماعية، وخلق فرص الدخل للنساء كي لا يعود أطفالهن بحاجة إلى العمل في المناجم، وخلق الوعي حول الفوائد الاجتماعية والاقتصادية، وحول كلفة تشغيل الأطفال، وتطوير شروط تغذية أفضل وخدمات صحية، مكّن مئات الفتيات والفتيات من ترك المناجم في سانتا فيلومينا. أن نقل جميع الأطفال العمال من المناجم والمقالع الصغيرة الحجم هدف قابل للتحقيق. في ١٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٥، سوف كرسّ اليوم العالمي ضد تشغيل الأطفال لإيجاد طريقة لجعل هذا اليوم حقيقة. ■

المصادر: منظمة العمل الدولية، ووزارة العمل الأميركية.

يُقدر أن مليون طفل يعملون في مناجم ومقالع حجارة صغيرة الحجم حول العالم. يعمل هؤلاء الأطفال في بعض أسوأ الظروف التي يمكن تصوّرها، حيث يواجهون مخاطر جديّة كالإصابات والأمراض المزمنة أو حتى الموت.

يعمل الأطفال في المناجم فوق أو تحت الأرض ساعات طويلة يحملون حمولات ثقيلة، ويضعون المتفجرات وينخلون الرمال والتراب، ويزحفون عبر أنفاق ضيقة، ويستنشقون الغبار المؤذي، ويعملون في المياه - أحياناً كثيرة مع وجود مواد سامة خطيرة مثل الرصاص والرئيق. يعمل الأطفال في استخراج الماس والذهب والمعادن الثمينة في أفريقيا، والأحجار الكريمة والصخور في آسيا، والذهب والفحم الحجري والزمرد والقصدير في أميركا الجنوبية. يواجه الأطفال، في مقالع الصخور المتواجدة في عدة أماكن من العالم، مخاطر تتعرض لها سلامتهم وصحتهم من جراء دفع وحمل الحمولات الثقيلة، واستنشاق الغبار والجسيمات الخطيرة واستخدام الأدوات الخطيرة ومعدات السحق.

أظهرت المشاريع الرائدة التي قامت بها منظمة العمل الدولية أنه يمكن استئصال آفة تشغيل الأطفال عن طريق مساعدة مجتمعات المناجم والمقالع في تنظيم تعاونيات أو وحدات إنتاجية أخرى؛ وفي تحسين صحة وسلامة وإنتاجية العمال البالغين؛ وفي تأمين الخدمات الأساسية مثل المدارس والمياه النظيفة والشروط الصحية. يعطي مجتمع سانتا فيلومينا النائي في البيرو الذي أعلن نفسه سنة ٢٠٠٤ مجتمعاً خالٍ من تشغيل الأطفال في صناعته الصغيرة للذهب، مثلاً على ذلك.

كان مجتمع سانتا فيلومينا جزءاً من البرنامج الدولي لاستئصال تشغيل الأطفال التابع لمنظمة العمل الدولية (IPEC) في صناعة المعادن في أميركا الجنوبية التي تغطّي بوليفيا والاكوادور والبيرو. يقدر أن هناك ٢٠٠,٠٠٠ طفل في تلك البلدان يعملون في صناعة المناجم.

نظم مجتمع سانتا فيلومينا المعدني نفسه كجمعية لعمال المناجم قائمة على أساس المجتمع لأجل تحسين شروط العمل. ساعد البرنامج الدولي (IPEC) المجتمع في تركيب رافعة (ونش) كهربائية في أحد المناجم لرفع المعادن. أزال الرافعة الحاجة إلى قيام الأطفال بنقل الحمولات الثقيلة من عمق ٢٠٠ متر تحت سطح الأرض.

كبح المتاجرة الدولية بالأطفال

بقلم السفير جون آر. ميلر



سباق للنوق في بلد غير محدد في الشرق الأوسط. يتم استعباد الأطفال أحياناً كثيرة كخيالة.

Arthur Thevenart, CORBIS

لما كانت جميع البلدان قد حرّمت العبودية، يعتقد الكثير من الناس أن تلك الممارسة أصبحت شيئاً من الماضي. لكن من المؤسف أن جريمة المتاجرة بالبشر، أو العبودية الحديثة، لا زالت تنمو في العام ٢٠٠٥، وأنها تؤثر بوجه خاص على الأطفال حول العالم.

عندما نتحدث عن المتاجرة بالبشر، نتحدث عن الضحايا التي تؤخذ قسراً، وتُخطف، أو تُجبر على العمل، أو تُستغل جنسياً. تقدّر الحكومة الأميركية أن ما يتراوح بين ٦٠٠,٠٠٠ و ٨٠٠,٠٠٠ رجل وامرأة وطفل تتم المتاجرة بهم عبر الحدود الدولية سنوياً. ما يدعو للسخط أن حوالي نصف ضحايا هذه المتاجرة ربما هم من الأطفال الذين يُستخدمون كجنود و كخيالة للإبل وكعمال قسريين أو للاستغلال في الدعارة. يأخذ العمل القسري عدة أشكال، بدءاً من العمل المُضني في مقالع الحجارة ووصولاً إلى العبودية في المنازل، والمصانع، والحقول.

رداً على هذه الجريمة الفظيعة، أقرّ الكونغرس الأميركي قانون حماية ضحايا المتاجرة بالبشر عام ٢٠٠٠. يكلف القانون وزارة الخارجية الأميركية تقديم تقرير سنوي تستعرض فيه أعمال الحكومات الأجنبية الرامية إلى ردع المتاجرة بالبشر وإلى حماية الضحايا بما فيهم الأطفال، ومقاضاة المتاجرين. وعلى وزارة الخارجية أن تقدّم تقريراً عن الجهود الأميركية في تلك الميادين. وفي العام ٢٠٠٤، قدّمت الحكومة الأميركية أكثر من ٩٦ مليون

كل عام يؤخذ ما بين ٦٠٠,٠٠٠ و ٨٠٠,٠٠٠ شخص - نصفهم من الأطفال، من بيوتهم ومن بلدانهم بالقوة للعمل في بلدان أخرى. يُستخدم هؤلاء الأطفال كجنود، و كخيالة للنوق، وكعمال قسريين، أو يُستغلون في تجارة الجنس. الحكومة الأميركية التي تعمل مباشرة مع الحكومات ومن خلال منظمات غير حكومية، ملتزمة وقف المتاجرين بالأطفال، وإعادة تأهيل الأطفال الضحايا، وإعادة جمعهم مع عائلاتهم. «علينا محاربة الفساد الحكومي الذي يسمح للاتجار هذا بالازدهار ويفقد الاقتصادات استقرارها»، يقول السفير جون ميلر، أحد كبار الرسميين في وزارة الخارجية المسؤول عن الجهود المبذولة لردع المتاجرة بالبشر. يواصل السفير قائلاً: «علينا تعزيز تطبيق القوانين لإنقاذ الأطفال الأرقاء وردع المتاجرين بهم، وعلينا تحسين جهودنا الوقائية لكي لا يتعرض الأطفال لمثل هذه الجرائم الرهيبة».

السفير جون آر. ميلر أحد كبار مستشاري وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس ومدير مكتب وزارة الخارجية لمراقبة ومكافحة المتاجرة بالبشر.

التمويل الأميركي لإعادة تأهيل الأطفال المخطوفين والذين مبيعهم إلى قواعد جيش الرب للمقاومة (LRA) في السودان الجنوبي وشمال أوغندا. أرغم العديد من هؤلاء الأطفال على قتل أصدقاء لهم أو أعضاء من عائلاتهم كنتيجة لتجنيدهم. تعمل لجنة الإغاثة الدولية أيضاً لمساعدة الأطفال الذين يهربون كل ليلة من القرى الأوغندية إلى المدن خوفاً من الخطف على أيدي مُتمردِي مجموعة جيش الرب للمقاومة.

لأجل محاربة استعباد الأطفال المستخدمين كخيالة للإبل، فتحت حكومة الإمارات العربية المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، مأوى تديره "مؤسسة أنصار بورني للرعاية" بالعناية بضحايا المتاجرة بالبشر. يخدم المأوى العديد من الفتيان الذين داستهم الجمال التي أُجبروا على ركوبها. استقبل هذا المأوى واعتنى لغاية آذار/مارس ٢٠٠٥، بحوالي ٥٠ طفلاً، وتمت إعادة ١٦ منهم على الأقل إلى بلدانهم.

تعمل المنظمة الدولية للهجرة، بالشراكة مع وزارة الخارجية، ومع الوزارات المعنية في الحكومة الغانية، ومع صندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، ومع المنظمات غير الحكومية المحلية، لتعيين الأطفال الذين تم الاتجار بهم، وأرسلوا إلى منطقة بحيرة فولتا في غانا للعمل في صناعة الأسماك. يقدم هذا البرنامج، لأجل وقف الاتجار بالأطفال في المنطقة، المشورة إلى الأطفال الضحايا، ويؤمن إعادة جمع العائلات، ويقوم بنشاطات للمساعدة في إعادة اندماج الأطفال في الحياة اليومية. تم تكريم تونغيجا هادجور، الزعيم الأعلى لمنطقة باكبا التقليدية في غانا، كبطل في تقرير وزارة الخارجية سنة ٢٠٠٤ حول المتاجرة بالبشر تقديراً لعمله مع هذا المشروع، ولجهوده في زيادة التوعية في المنطقة.

تعمل أيضاً مع مؤسسة "حزرو الأرقاء" لإقفال قرى الصيد في منطقة خليج البنغال في بنغلادش التي تستخدم الأطفال الأرقاء. منذ تشرين الأول/أكتوبر، أنقذت الشرطة وحرس السواحل في بنغلادش ١٢٩ طفلاً.

تعمل مؤسسة خدمات الإغاثة الكاثوليكية، كجزء من مبادرة الرئيس بوش لمحاربة جميع أشكال المتاجرة بالبشر، مع سلطات تطبيق القوانين في البرازيل لتحديد الطرق التي يستخدمها المتاجرون في استغلال ضحاياهم. تعمل المنظمة أيضاً لتحسين التنسيق بين أجهزة تطبيق القانون ومفتشي وزارة العمل لأجل الاكتشاف والتحقيق في تلك النشاطات لكي يصبح بالإمكان تحرير المزيد من الأطفال.

ما من أحد يستحق أن يكون مستعبداً

على الرغم من جميع الجهود الجارية حالياً، نعلم أن مئات الآلاف، إن لم نقل الملايين من الأطفال لا يزالون مُستعبدين، وهذا تحدٍ علينا مواجهته بشكل شامل ودون تأخير. علينا محاربة



Victor R. Caivano, AP/WWP

يُظف كارلوس، ٩ سنوات، القريديس في قرية للصيادين في غواينول بهندوراس.

دولار لتمويل برامج مناهضة المتاجرة بالبشر في الخارج، ونعمل بكل قوة لزيادة التوعية لدى الناس حول مصير الأطفال العالقين في حياة الاسترقاق.

الجهود التعاونية

يتم حالياً بعض التقدم في مكافحة هذه المشكلة على كل الجبهات، كنتيجة لعملنا ولعمل غيرنا. فمُنذ سنة ٢٠٠٣، تمت إدانة حوالي ٣٠٠٠ من المتاجرين بالبشر، كما أن ٤٠ بلداً أقرت قوانين شاملة مناهضة لهذه المتاجرة. هناك عدداً من الجهود لتحذير الناس المعرضين لهذه الأخطار حول مخططات المتاجرين للتمكّن من الوقاية من العبودية قبل أن تبدأ. أنتجت الشراكات بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية مبادرات ناجحة ساعدت في تحسين حياة الأطفال بتحريرهم من العمل القسري ومن أشكال العبودية الأخرى. على سبيل المثال، تستخدم لجنة الإغاثة الدولية (IRC)

العقوبات ضد المتاجرين بالبشر

يُعيّن تقرير وزارة الخارجية حول المتاجرة بالبشر كل سنة البلدان التي لا تستجيب بالكامل لأدنى معايير القانون الأمريكي الذي يحظر الأشكال القاسية للمتاجرة بالبشر، أو لا تبذل أية جهود لذلك. يُعيّن تقرير سنة ٢٠٠٤ بنغلادش، وبورما، وكوبا، والإكوادور، وغينيا الاستوائية، وغوايانا، وكوريا الشمالية، وسيراليون، والسودان، وفنزويلا ضمن فئة «الفئة الثالثة». بإمكان الولايات المتحدة، بموجب القوانين الأمريكية، فرض عقوبات على تلك البلدان تشمل:

- وقف المساعدات غير الإنسانية وغير المتعلقة بالتجارة؛
- وقف تمويل المشاركة في برامج المبادلات التربوية والثقافية عندما لا يكون هذا البلد يتلقّى مساعدات أخرى؛
- معارضة القروض والمنح، (باستثناء تلك المتعلقة

بالمساعدات الإنسانية والتجارة وبعض المساعدات المتعلقة بالتنمية) من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى. مثلاً، صوتت الولايات المتحدة سنة ٢٠٠٤ ضد القروض التي قدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى فنزويلا كنتيجة لتصنيف هذا البلد في فئة «الفئة الثالثة».

يعطي القانون الأمريكي الرئيس هامشاً من الحرية في رفع تلك العقوبات، على الأخص إذا شعر أن رفعها سيكون في مصلحة الولايات المتحدة أو قد يُجنّب حصول آثار مؤذية للسكان المعرضين لهذه الأخطار مثل النساء والأطفال، أو إذا وجد أن حكومة ما قد تقيدت بالمعايير الدنيا بعد صدور التقرير. فقد رُفعت العقوبات عن بنغلادش بسبب جهودها المتزايدة في مقاضاة المتاجرين وفي إنقاذ الضحايا؛ وُرفت عن غوايانا بسبب خطة عملها الجديدة لتقديم مزيد من الموارد للضحايا وجهودها الجديدة في سبيل التوعية العامة؛ وعن سيراليون لتدريبها ضباط الشرطة على الوقاية من المتاجرة وفرض تطبيق القانون، ولتعيينها موظفاً حكومياً من رتبة رفيعة كمنسّق لشؤون المتاجرة بالبشر؛ وعن الإكوادور لزيادة غارات الشرطة على المتاجرين بالبشر ولزيادة التوعية العامة. (راجع <http://www.state.gov/g/tip/rls/prsrl/36127.htm> بالنسبة للتقييم الرئاسي الكامل، باللغة الإنجليزية).

تُشكّل العقوبات الوسيلة النهائية، الأخيرة، وواحدة فقط من عدة أدوات تستخدم لتحفيز الحكومات الأجنبية على العمل لدعم الضحايا والضحايا المحتملين في العبودية الحديثة. شملت الجهود الأمريكية الأخرى، سنة ٢٠٠٤، تقديم أكثر من ٩٦ مليون دولار كتمويل لمكافحة المتاجرة بالبشر في الخارج، كما ساهمت في مناقشات وشراكات ثنائية واسعة، وقامت بنشاطات متعددة مناهضة للمتاجرة بالبشر بالتعاون مع المنظمات الدولية إضافةً إلى إطلاق برامج واسعة النطاق للتوعية العامة.



Aaron Favila, AP/WWP

عاملة اجتماعية تقدم المشورة لإحدى ضحايا المتاجرة بالأطفال، تبكي عند وصولها للتو إلى مانيلا قادمة من الإقليم الأوسط في الفلبين.

فساد الحكومات الذي يسمح للمتاجرة بالبشر بالازدهار ويزعزع استقرار الاقتصادات. علينا تعزيز تطبيق القوانين لإنقاذ الأطفال الأرقاء وردع المتاجرين بالبشر. وعلينا تحسين جهودنا الوقائية لكي لا يظل الأطفال مُعرضين لهذه الجرائم الرهيبة.

تتواصل حركة القضاء إلى الأبد على الاتجار بالأطفال واستعبادهم وأنا فخور بأن الولايات المتحدة قد لعبت دوراً قيادياً لأجل خلق عالم حيث «لا يكون فيه أحداً مؤهلاً لأن يكون سيداً وحيث ما من أحد يستحق أن يكون مستعبداً»، كما قال الرئيس بوش في خطاب التنصيب عام ٢٠٠٥. ■

المبادرات التشريعية الأميركية

لوقف التشغيل التعسفي للأطفال

بقلم السناتور توم هاركن



بعد انتهاء موسم التبغ في لاوس، يعمل هذا الطفل على تحضير أوراق التبغ لتجفيفها.

© International Labour Organization/P. Deloche/www.ilo.org

تخاطر في التشغيل التعسفي للأطفال شركاء سيئين في مجال التجارة. لا تستطيع دولة ان تحقق الازدهار على ظهور أطفالها. فلا يوجد، ببساطة، أي مكان في الاقتصاد العالمي للتشغيل الاستعبادي للأطفال.

خلال العقود الثلاثة التي أمضيتها كعضو في الكونغرس الأميركي شاهدة مباشرة أهوال التشغيل التعسفي للأطفال في دول عديدة. فعندما تشاهد الأطفال يكادون في الحقول والمصانع، أطفالاً يُضربون ويُحرمون من الطعام، أطفالاً يعيشون دون حب، أو حتى دون أي رعاية أساسية، لا يمكنك إلا أن تلتزم بحماس بإنهاء هذا البلاء.

أعمال قام بها الكونغرس

بهدف تخفيض عمليات تشغيل الأطفال على المستوى الدولي، طور الكونغرس مجموعة واسعة من الأدوات، التشريعية وغير التشريعية، لمحاربة ممارسات التشغيل التعسفي للأطفال. فمثلاً، يمنع القسم ١٣٠٧ من قانون الضرائب الجمركية للعام ١٩٣٠ استيراد السلع المنتجة عن طريق التشغيل القسري أو بموجب عقود الاستخدام. في العام ٢٠٠٠، تم تعديل هذا القانون لضمان تطبيق أحكامه أيضاً على السلع المنتجة بواسطة تشغيل الأطفال

هناك إلزام أخلاقي لكافة الدول بأن تعمل الآن لوقف ممارسات التشغيل التعسفي للأطفال. فهذه الممارسات ليست أعمالاً شريرة فحسب بل وتُشكل أيضاً سياسة اقتصادية سيئة وتعيق تحقيق أهداف التنمية، كما يقول الكاتب. اتخذ الكونغرس الأميركي خطوات تشريعية وغير تشريعية لمعاقبة الدول التي تمارس أسوأ أشكال تشغيل الأطفال، علاوة على خطوات لإعادة تأهيل الضحايا الأطفال لهذه الممارسات. يخطط السناتور هاركن قريباً لتقديم قانون يدعو إلى اتخاذ إجراءات أقوى واشد تشمل فرض الحظر على استيراد السلع التي يتم إنتاجها عن طريق التشغيل التعسفي للأطفال. توم هاركن سناتور أميركي من ولاية أيوا، أُنتخب عضواً في الكونغرس في العام ١٩٧٥ ولا يزال، وهو اليوم السناتور الديمقراطي البارز في لجنة تخصيص الموارد المالية لقطاعات العمل، وللصحة والخدمات الإنسانية، وللتعليم في مجلس الشيوخ، ويقود منذ وقت طويل الحرب لوضع حد للتشغيل التعسفي للأطفال.

إن التشغيل التعسفي للأطفال شر أخلاقي عميق، كما أنه سياسة اقتصادية سيئة ويدمر أهداف التنمية في الدول الناشئة. فعندما يُستغل طفل لتحقيق ربح اقتصادي لغيره، يخسر الطفل، وتخسر العائلة، وتخسر البلاد، ويخسر العالم. تُشكل الدول التي

القضاء على أسوأ أشكال تشغيل الأطفال والتشغيل الاستعبادي هدفاً رئيسياً في كافة المفاوضات التجارية التي تشترك فيها الولايات المتحدة الأمريكية. مما يؤسف له أن قانون العام ٢٠٠٢، في صيغته النهائية، أضعف، بدرجة خطيرة هذا الهدف، إن نص على أنه يجوز فقط للمفاوضين الأميركيين إثارة مسألة التشغيل التعسفي للأطفال مع الشركاء التجاريين.

في العام ١٩٩٩، طرحت مشروع قانون منع تشغيل الأطفال وسوف أعيد طرحه قريباً. ينص هذا القانون على أن يقوم رئيس الولايات المتحدة بالعمل مع شركائنا التجاريين من أجل تأمين فرض تحريم دولي على التجارة بالسلع التي يجري صنعها التشغيل التعسفي للأطفال. فإذا ما تم إقرار هذا القانون فقد يحظر استيراد السلع المصنعة والمستخرجة من باطن الأرض التي ينتجها التشغيل التعسفي للأطفال إلى الولايات المتحدة. كما قد يفرض وضع لائحة دائمة بالصناعات الأجنبية التي تلجأ إلى التشغيل التعسفي للأطفال. وسوف تتعرض الشركات التي تنتجك حظر استيراد هذه المنتجات إلى عقوبات قاسية. مع أن تشريع هذا القانون جرت إعاقته في العام ١٩٩٩، فقد تمكنت من تعديل قانون التجارة للعام ٢٠٠٠ لتأمين تطبيق أحكام هذا القانون أيضاً على السلع المصنوعة بواسطة التشغيل القسري أو بموجب عقود تشغيل الأطفال.

بروتوكول هاركن - إنغل

بالتوازي مع هذه المبادرات التشريعية، سعيت إلى إقرار مقاربات اختيارية غير تشريعية. وكان الأكثر بروزاً منها بروتوكول هاركن-إنغل للقضاء على ممارسات التشغيل التعسفي للأطفال والتشغيل الاستعبادي في صناعة الشوكولا.

في العام ٢٠٠١، انضم إليّ النائب ايليوت إنغل، من ولاية نيويورك، في صياغة مبادرة للقضاء على التشغيل التعسفي للأطفال والتشغيل الاستعبادي في صناعة الشوكولا في غرب إفريقيا. يحدد بروتوكول هاركن-إنغل مقاربة شاملة لحل المشكلة تتكون من ست نقاط، سوية مع تنفيذ عملية محدودة زمنياً، ذات مصداقية للقضاء على التشغيل التعسفي للأطفال والتشغيل الاستعبادي في زراعة الكاكاو وتصنيع المنتجات المشتقة منه. ينص البروتوكول بصورة خاصة على تطوير معايير عالمية على مستوى الصناعة، والمراقبة المستقلة، وإعداد التقارير حولها، إضافة إلى المصادقة الرسمية العامة عليها. وافقت الشركات الصناعية على إصدار شهادات تؤكد بأن الكاكاو المستعمل في صناعة الشوكولا والمنتجات المشتقة منه تمت زراعته وتصنيعه في أفريقيا الغربية دون أي ممارسة للتشغيل التعسفي للأطفال.

وقد تمكنت من خلال اللجنة الفرعية لتخصيص الاعتمادات المالية لوزارة العمل: الصحة والخدمات الإنسانية، والتعليم



© International Labour Organization/M. Barton/www.ilo.org

أطفال يعملون في ملاحات بإقليم كامبوت في كمبوديا. حقوق نشر الصورة محفوظة لمنظمة العمل الدولية/ م. بارتون/ www.ilo.org

القسري أو بموجب عقود استخدام الأطفال. شكل قانون التجارة والتنمية للعام ٢٠٠٠ خطوة عظيمة إلى الأمام في مسار الكفاح ضد التشغيل التعسفي للأطفال في العالم النامي. بموجب هذا القانون، يُفرض على الدول المؤهلة للحصول على معاملة تجارية تفضيلية، بموجب النظام العام للتفضيلات التجارية، أن تُنفذ تعهداتها حول التشغيل التعسفي للأطفال. كما يُفرض على مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة، بموجب هذا القانون، إجراء مراجعة سنوية للدول التي تحصل على هذه الفوائد التجارية بغية تحديد، من بين أمور أخرى، ما إذا كانت تطبق تعهداتها، بموجب ميثاق منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ الذي ينص على القضاء على أسوأ أشكال تشغيل الأطفال. طبقاً للميثاق رقم ١٨٢، توصلت الدول، لأول مرة، إلى اتفاق حول تحديد أسوأ أشكال تشغيل الأطفال. يشمل هذا التحديد كافة أشكال الاستعباد، المتاجرة بالأطفال، عبودية الدين، وتجنيد الأطفال للعمل في مجالات البغاء، والأفلام الإباحية، وإنتاج أو تهريب المخدرات. كما شمل هذا التحديد أيضاً العمل الذي، بسبب طبيعته بالذات، يمكن أن يلحق الضرر بصحة أو أخلاق الأطفال. جرى التفاوض حول بنود الميثاق رقم ١٨٢ في العام ١٩٩٩.

وبحلول نهاية نيسان/إبريل ٢٠٠٥، كانت ١٥٣ دولة من أصل ١٧٨ دولة عضو في منظمة العمل الدولية، بضمنها الولايات المتحدة الأمريكية، قد صادقت على هذا الميثاق. وبفضل تصديقها لهذه الاتفاقية تكون هذه الدول، بضمنها العديد من الدول النامية، قد وافقت على القضاء على كافة أشكال التشغيل التعسفي للأطفال بصفقتها مسألة «مستعجلة».

بموجب قانون التجارة الأميركي للعام ٢٠٠٢، وهو القانون الذي يُعطي سلطة تشجيع التجارة للمفاوضين التجاريين الأميركيين، حاولت أن أدخل فيه فقرة تنص على أن تكون عملية

العمالية وأصحاب المصلحة الآخرين في لعب دوراً نشطاً في هذه الصناعة، سوية مع خبراء في مواقع العمل لدى الدول المنتجة للكاكاو، وفي العمل مع الشركات الصناعية لمراقبة ممارسات تشغيل الأطفال. يُشكّل ممثلون عن منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي للغذاء والزراعة والفنادق والمطاعم والتموين والتبغ؛ والجمعية المتحدة للعمال؛ وجمعية تحرير الأرقاء؛ والرابطة القومية للمستهلكين؛ وائتلاف تشغيل الأطفال جزءاً من مجموعة استشارية تساعد في تطبيق أحكام هذا البروتوكول. واخيراً يدعو التزام أساسي يحدده البروتوكول إلى تطبيق نظام للمصادقة يشمل الصناعة بكاملها بحلول الأول من يوليو/ تموز ٢٠٠٥.

التحدي المستقبلي

بصورة إجمالية ساعد الكونغرس الأمريكي في تطوير عدد من الوسائل على المستوى، القومي والدولي، القانونية منها

من تأمين التمويل اللازم لمشروع تنفذه منظمة العمل الدولية لمراقبة وإعادة تأهيل الأطفال الذين يتم تشغيلهم بصورة تعسفية في حقول زراعة الكاكاو في غرب أفريقيا. تشمل نشاطات إعادة التأهيل من إبعاد الأطفال عن التشغيل التعسفي وتزويدهم بالتعليم والتدريب المهني. يُسمى هذا البرنامج "مشروع الزراعة التجارية والكاكاو في غرب إفريقيا (WACAP)» ودمج بين التوعية، وتثقيف العائلات والمجتمعات الأهلية إضافة إلى نظام لرصد ولاسترجاع المعطيات حول تشغيل الأطفال ولتأمين تقارير دقيقة وموثوقة حول تشغيل الأطفال في إنتاج الكاكاو في غرب أفريقيا. من خلال هذا البرنامج سوف تساعد منظمة العمل الدولية ما يقارب ٨٠ ألف طفل. ومع أن هذا المشروع قد وفر الموارد اللازمة لتنفيذه، فإن صناعة الشوكولا هي التي تتحمل في نهاية المطاف المسؤولية الاجتماعية، والأخلاقية، والمالية لجهة التطبيق الكامل لهذا البروتوكول. يضمّن بروتوكول هاركن - انغل بأن تقوم كل من المنظمات

مكافحة تشغيل الأطفال في زراعة الكاكاو



Christine Nesbitt, AP/WWP

يظهر أمامو، ١٤ سنة، من ساحل العاج، أثار جراح مستديمة على ساقه من منجله، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١. يعتقد أن حوالي ١٥ ألف طفل، ينتمون إلى دول أخرى يعملون في المزارع المنتشرة في ساحل العاج التي تنتج نسبة ٤٠ بالمئة من الكاكاو في العالم وأكبر دولة إفريقية مصدرة للبن.

العمل الدولية تمّ تأسيس شراكة دولية تضم القطاعين العام والخاص وهي المبادرة الدولية للكاكاو (ICI): وقد

قدّرت منظمة العمل الدولية أن ٢٨٤ ألف طفل في أربع دول في غرب إفريقيا يعملون في زراعة الكاكاو وصناعة منتجاته. (انظر موقع منظمة العمل الدولية على شبكة الإنترنت، باللغة الإنجليزية:

http://www.ilo.org/public/english/standards/ipecl/themes/cocoa/download/2005_02_cl_cocoa.pdf

وجدت منظمة العمل الدولية أن العديد من العمال الأطفال جاؤوا من مناطق فقيرة أرسلهم أهاليهم إلى الدول التي تزرع الكاكاو إيماناً منهم بأن أولادهم سوف يجدون عملاً ويرسلون ما يكسبونه إليهم. لكن بعد أن يؤخذ هؤلاء الأطفال من عائلاتهم كانوا يجبرون على العمل في ظروف تشبه الاستعباد، وكانوا يضربون بانتظام. تمكن ما يتجاوز بقليل ثلث عدد هؤلاء الأطفال العاملين في مزارع الكاكاو من متابعة دراستهم وهم يعملون ولكن ثلثاً آخر منهم لم يلتحقوا بأي مدرسة على الإطلاق.

كان هؤلاء الأطفال يعملون أحياناً كثيرة لمدة تزيد عن ١٢ ساعة يومياً، واستعمل أغلب هؤلاء الأطفال الذين يبلغ عددهم ٢٨٤ ألفاً المناجل الخطرة لتنظيف الحقول وأدوات حادة أخرى لشفق قرون الكاكاو. وقام أكثر من نصف عدد هؤلاء الأطفال برش مبيدات الحشرات من دون ارتداء ملابس واقية. كانت نسبة ٦٤ بالمئة من هؤلاء العمال الأطفال دون سن ١٤، وكانت نسبة ٤٠ بالمئة منهم من الفتيات. في العام ٢٠٠٢، ونزولاً عند توصية من منظمة

من وزارة العمل الأميركية ومبلغ مليون دولار إضافي من صناعة الكاكاو.

ويستطيع برنامج WACAP أن يشير إلى الإنجازات التالية التي حققها حتى ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤:

- عقد اجتماعات لخلق الوعي وورش عمل، باستعمال مواد تدريب صنعت خصيصاً لهذا الغرض، لما يزيد عن ٢٥ ألف شخص. ولتنفيذ ذلك، تعاون المشروع مع برنامج المحاصيل الثلاثة القابلة للاستدامة في أفريقيا الغربية لاستعمال شبكة المدارس الميدانية الزراعية، ومع غيرها من المنظمات الأهلية كما مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID).
- استطاع المشروع تحديد وتقديم المشورة وأخرج ما يزيد عن ٣ آلاف طفل دون سن الثالثة عشرة من العمل. يهدف المشروع إلى الوصول إلى ٩٧٠٠ طفل بحلول العام ٢٠٠٦.
- حدد في كل دولة منتجة للكاكاو ونسق معها إنشاء أو تعزيز آليات لمحاربة تشغيل الأطفال بالتعاون مع وكالات حكومية ونقابات عمالية وأصحاب العمل، ومنظمات المجتمع الأهلي ومؤسسات أكاديمية ومعاهد أبحاث.

المصادر: منظمة العمل الدولية، البرنامج الدولي للقضاء على تشغيل الأطفال.

جمعت سوية قدرات الصناعة العالمية للكاكاو مع خبرات نقابات العمال ومجموعات المستهلكين والمنظمات الأهلية والناشطين. تسعى هذه المبادرة بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية وحكومات الدول المنتجة للكاكاو إلى مراقبة وتأمين استدامة الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال تشغيل الأطفال في زراعة الكاكاو وتصنيع منتجاته.

كما نفذت منظمة العمل الدولية خطة واسعة النطاق للقضاء على استخدام الأطفال للعمل في إنتاج الكاكاو في الدول المعنية مباشرة: الدول المنتجة هي الكاميرون، ساحل العاج، غانا، نيجيريا والدول التي يأتي منها العديد من الأطفال، وبالأخص بوركينا فاسو، مالي والتوغو.

يوحد جهد الثلاث سنوات بين رفع مستوى وعي المشكلة بين العائلات والمجتمعات؛ مساعدة المنتجين والمفتشين والعمال في بناء القدرة على معالجة المشكلة؛ التدخل لإبعاد الأطفال عن العمل القسري وغير الآمن في المزارع وتسهيل تسجيلهم في المدارس؛ إدخال تحسينات في قدرات توليد الدخل للعائلات؛ وتزويد المراقبة والتغذية الإسترجاعية.

تلقى البرنامج المعروف بـ: مشروع الكاكاو والزراعة التجارية في إفريقيا الغربية لمحاربة التشغيل الخطر والاستغلالي للأطفال (WACAP) مبلغ ٥ ملايين دولار

والتنموية تفرض نفسها إجبارياً. إن واجبنا المقدس - كدول ومنظمات وأفراد - أن نضع حداً إلى الأبد لهذا البلاء المتمثل بالتشغيل التعسفي للأطفال. يتوجب على الحكومات والشركات الصناعية والمنظمات الدولية أن تعمل يداً واحدة وبانسجام تام لتطبيق هذه الأدوات بفعالية. ■

والاختيارية، الفعالة لمحاربة والقضاء النهائي على ممارسات التشغيل التعسفي والاستعبادي للأطفال. يتمثل التحدي في يومنا الحاضر في أن تستعمل الدول، والمنظمات الدولية، والمجموعات غير الحكومية، والمؤسسات الصناعية هذه الوسائل باندفاع ونضال.

لا أحد يستطيع أن يقلل مدى ودرجة صعوبة هذا التحدي المستقبلي. لكن الالتزام الأخلاقي واضح. والإثباتات الاقتصادية

فهم مساوئ تشغيل الأطفال الأنماط، والأنواع، والأساليب

بقلم إريك إدموندز

بالمئة منهم في سوق العمل الرسمي مقابل أجر. وكانت معظم هذه الأعمال، مثلها مثل معظم الأعمال في البلدان الفقيرة، في القطاع الزراعي.

لذلك، وفي حين تكون الأحوال التي تروى حول تشغيل الأطفال والتي تنشرها الصحف الغربية حقيقية ومهمة، علينا أن نتوخى الحذر من أن نستنتج، قياساً على تلك الروايات، بأن الظروف السيئة نفسها تنطبق على الطفل العامل عادة في مساعدة أسرته في تلبية حاجاتها الأساسية.

تشغيل الأطفال: مظهر من مظاهر الفقر

يواجه الأهل الفقراء في دولة نامية مسألة اتخاذ قرار صعب. بإمكان الأطفال تقديم مساهمة اقتصادية منتجة لأسرهم من خلال المساعدة في مزرعة الأسرة أو عملها التجاري، أو الانخراط في سوق العمل الرسمي، أو تزويد خدمات منزلية لأسرهم. يساعد الأطفال بهذه الأساليب في تأمين الغذاء، والمأوى، والكساء علاوة على إعالة أنفسهم وأشقائهم وشقيقاتهم أو غيرهم من أفراد أسرهم. يجب تقييم الحاجة الحالية للأسرة إلى المساهمة الاقتصادية التي يؤمنها لها طفلها مقابل رغبة تلك الأسرة الاستثمار في مستقبل الطفل، على أمل أن تتمكن في المستقبل من كسر قيود الفقر الجاثمة على صدرها. فكتيراً ما لا تتوفر المدارس، أو قد تتوفر بنوعية متدنية بحيث لا يبقى أمام الأسرة خياراً غير تشغيل طفلها. لكن حتى عندما تتوفر الفرص الأخرى، فكتيراً ما يضطر الأهل والأطفال إلى اتخاذ الخيار المحزن القاضي بأن يشتغل الطفل نظراً لأن خسارة مساهمته في نفقات المنزل قد تزيد من درجة فقر الأسرة.

يظهر الدليل الذي يؤكد الدور المهم الذي يلعبه الأطفال في مساعدة أسرهم التغلب على الفقر المدقع، من داخل الدول كما عبرها. وجاء الدليل الملفت من فيتنام التي خفضت حالات تشغيل الأطفال بحوالى النصف خلال خمس سنوات من فترة ازدهارها الاقتصادي في التسعينات من القرن الماضي. فبالترزامن مع هذا الازدهار الاقتصادي، نفذت الحكومة الفيتنامية عملية مسح لمراقبة نشاطات الأطفال ضمن أكثر من أربعة آلاف أسرة، إضافة إلى نفقات كل أسرة. يُبين الشكل

على واضعي السياسات الهادفة لمنع تشغيل الأطفال معالجة مسألة الفقر التي تكون غالباً سبب المشكلة. فعلى الرغم من التشغيل التعسفي للأطفال الواجب القضاء عليه، تظهر البيانات أن الطفل العامل يكون عادة عاملاً بجانب عائلته فيساعدها في تلبية احتياجاتها الأساسية. تظهر البيانات أيضاً ترابطاً واضحاً بين انخفاض مستوى الفقر وقلة عدد العمال من الأطفال، وتوحي بأن تشغيل الطفل يكون سائداً بدرجة أعظم عندما لا يجد الأهل والأطفال أي بديل فعلي لعمله، أو عندما يعيشون في مناطق لا تؤمن مدارس ملائمة أو يمكن تحمّل تكاليفها. لذلك، لا يمكن تصميم سياسة فعالة لوضع حد لتشغيل الأطفال إلا ضمن سياق استراتيجية إنمائية شاملة للبلاد، وعلى هذه الاستراتيجية أن تُقيّم نتائجها على أساس قدرتها على إلغاء ضرورة تشغيل الأطفال وماذا يمكن للأطفال القيام به عند غياب أي عمل لهم.

إريك إدموندز، هو أستاذ مساعد في الاقتصاد يعمل في كلية دارتموث، وزميل باحث في المكتب القومي للأبحاث الاقتصادية، وهي منظمة خاصة للأبحاث لا تبغي الربح، مركزها الرئيسي في الولايات المتحدة. نشر أبحاثاً عديدة حول مسائل تتعلق بتشغيل الأطفال في العالم وعمل مستشاراً لدى منظمات مثل البنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

لا تمثل، لحسن الحظ، صور الأطفال المقيدون بالسلاسل في المصانع، أو الأطفال الذين يجبرون على ممارسة البغاء، أو الذين يجري إكراههم على الانخراط في تنظيم عسكري في بلد ما، الظروف التي يعيش في ظلها معظم الأطفال العاملين حول العالم. وفي الواقع، يبقى معظم الأطفال العاملين بجانب أهاليهم يساعدون في مزرعة الأسرة أو عملها التجاري. أطلقت منظمة اليونيسيف في العام ٢٠٠٠ مشروعاً لمسح وضع الأطفال العاملين في ٣٦ دولة نامية. شملت البيانات أكثر من ١٢٠ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين الخامسة والرابعة عشرة. وفي حين تبين أن نسبة تقرب من ٧٠ بالمئة من الأطفال في تلك الدول مارسوا شكلاً من أشكال العمل، انخرط أقل من ثلاثة

الموازنة بين قيمة وقت الطفل في العمل مقابل غيرها من الأمور التي يتوجب على الطفل القيام بها. في بعض الأحيان تكون الفرص الأخرى المفتوحة أمام الطفل لا تجذب بدرجة كافية كي تتغاضى الأسرة عن المساهمة الاقتصادية التي يؤمنها الطفل العامل في نفقات معيشة الأسرة. إلا ان الانخفاض السريع في فيتنام الذي يظهر كل سنة بجوار خط الفقر يوحي بأنه خلال عملية تقييم وقت الطفل، لا تكتسب أية اعتبارات أهمية تفوق الحاجة اليأسة للدخل التي يسببها الفقر. علاوة على ذلك، بالنسبة لحالة فيتنام، فإن نسبة انخفاض تشغيل الأطفال تراقف مع ارتفاع معدلات التحاق الأطفال بالمدارس، وبالأخص المدارس التكميلية.

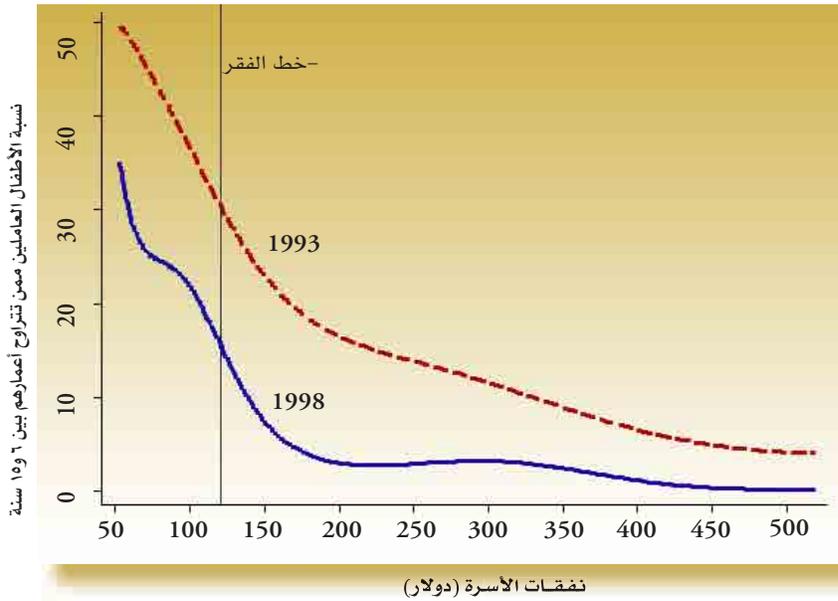
يمكن أن تكون الصورة الظاهرة في فيتنام غير مقتصرة على هذا البلد. في الواقع، أثبتت دراسات حديثة موثوقة وجود أنماط مماثلة في دول مختلفة الثقافات كباكستان والبيرو. بالإضافة إلى ذلك، فإن نظرة عبر الدول تبين صورة مماثلة. فحوالي ثلاثة أرباع التغيرات في نسبة تشغيل الأطفال عبر الدول يمكن تفسيرها بتغيير الدخل لوحده. أظهرت تقديرات منظمة العمل الدولية عام ٢٠٠٠ التي أقامتها لنسب تشغيل الأطفال في كل دولة مقابل الناتج المحلي الإجمالي السنوي للفرد الواحد، انه في حين يعتبر تشغيل الأطفال وباء في الدول الأشد فقراً في العالم، مثل تنزانيا وأثيوبيا، لكن ينذر حصوله في دول أكثر ثراء مثل الغابون التي يصل الناتج المحلي الإجمالي السنوي للفرد الواحد إلى ٨٤٠٠ دولاراً. وكما هو واقع الحال في فيتنام لا يُشكل الدخل العامل الوحيد الذي يدخل في صلب قرار تشغيل الأطفال. نيبال أكثر ثراءً من زامبيا ولكن نسبة الأطفال العاملين في نيبال اكبر بحوالي ثلاثة أضعاف مما هي في زامبيا. من جهة أخرى يشير الارتباط القوي الإجمالي بين الدخل وتشغيل الأطفال، بأن حاجة الأسرة إلى المساهمة الاقتصادية لطفلها قد تكون لها الأهمية الأولى.

مظاهر أخرى للبيئة الاقتصادية للطفل

تأتي بعض أكثر الدلائل إثارة للاهتمام بالنسبة لأهمية الفقر، ولمساهمة الطفل في تأمين مستويات معيشية أفضل لأسرته، من دراسة كيفية استجابة ظاهرة الأطفال لنمو التجارة في الدول النامية. فعادةً، وحيث أن نمو التجارة يترافق مع ارتفاع المداخيل الإجمالية، فهي تحمل معها أيضاً زيادة في فرص توظيف

نسبة الأطفال الذين عملوا في أوائل فترة الازدهار الاقتصادي (١٩٩٣) ونسبة الذين عملوا في أواخر تلك الفترة (١٩٩٨)، مقابل نفقات كل أسرة في أوائل الازدهار الاقتصادي (محولة إلى دولار أميركي بالسعر السائد في العام ١٩٩٨). وهكذا، لكل نقطة على خط توزيع نفقات الأسرة في العام ١٩٩٣، نرى معدلات النشاط الاقتصادي لنفس الأسر في العامين ١٩٩٣ و١٩٩٨. تظهر بيانات فيتنام أنه عبر كامل الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٩، انخفض عدد الأطفال العاملين بدرجة كبيرة. حصلت النسب الكبرى للانخفاض لدى الأسر التي لأفرادها مدخول سنوي للفرد الواحد يُقدر بـ ٤٠٠ دولار. لكن هذه النسب لم تقتصر على الأسر الفقيرة والقريبة من خط الفقر. علاوة على ذلك، كانت النسبة الأشد حدة في انخفاض تشغيل الأطفال قريبة من خط

الشكل ١: معدلات الانخفاض في تشغيل الأطفال خلال التسعينات من القرن الماضي في فيتنام



المصدر: حسابات أجراها المؤلف من نتائج «مسح مستويات المعيشة في فيتنام»، الذي أجري في العام ١٩٩٣ والعام ١٩٩٨، مكتب الإحصائيات العامة لحكومة فيتنام.

الفقر. وفي واقع الحال، لحظت دراسة استخدمت هذه البيانات، ان التحسينات في نفقات الفرد قد تفسر ٨٠ بالمئة من الانخفاض في نسبة تشغيل الأطفال في الأسر الخارجة من الفقر بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٨.

برزت نقاط ملفتة أخرى من البيانات المتعلقة بفيتنام، من بينها ان نسبة تشغيل الأطفال لم تتغير بدرجة كبيرة في الأسر الثرية نسبياً، حتى عند حدوث تغيير طفيف في مستويات المعيشة لتلك الأسر. إن تشغيل الأطفال هو نتيجة مهمة لحالة الفقر، لكنه لا يقتصر حصرياً على حاجة الأسرة إلى دخل. فعلى الأهل والأطفال

امتداد أفق زمني أطول. تؤكد هذا القول بعض الإثباتات الحديثة الواردة من أفريقيا الجنوبية.

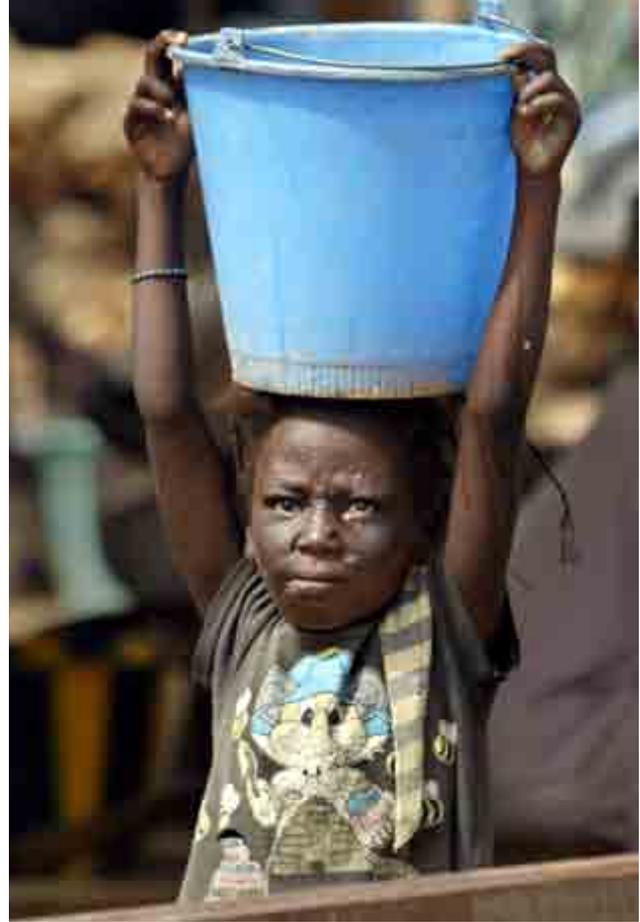
في المناطق الريفية في إفريقيا الجنوبية، يعيش الأطفال السود أحياناً كثيرة مع أسرهم الموسعة التي تضم أجدادهم. تدفع حكومة إفريقيا الجنوبية رواتب تقاعد كبيرة إلى الأفراد السود المتقدمين في العمر. تساءلت دراسة حديثة ما إذا كان توزيع وقت الطفل بين العمل والمدرسة يتأثر بتوقيت دفع راتب التقاعد. مع وجود أسواق نشطة للإقراض، يجب على الأسرة التي يوشك ان يقبض جدها راتب تقاعد أن تتخذ قرارات حول ما إذا كان على طفلها أن يعمل أو أن يتابع تعليمه في المدرسة كما قد تفعل أسرة قبضت تواتب التقاعد. يجب ألا يؤخذ في الاعتبار توقيت الدخل الذي يمكن توقع الحصول عليه بالكامل. وفي الواقع، تكشف البيانات، حصول حالات انخفاض في نسب تشغيل الأطفال وفي العدد الإجمالي لساعات عملهم وحصول زيادة في نسبة الحضور إلى المدارس، عندما تستلم الأسر الراتب التقاعدي المتوقع بالكامل، بما أن من الممكن استعمال هذا الراتب لتسديد رسوم المدرسة ونفقات التعليم الأخرى. وهكذا رغم ضرورة أن تكون الأسرة قادرة على الاستدانة مقابل الراتب التقاعدي الآتي وبالتالي قادرة على إرسال طفلها إلى المدرسة، فإن عدم قدرتها على الحصول على قروض يجبرها على تشغيل أطفالها حتى ولو لم تكن تريد أن يعملوا. ومن هنا، فإن حالة أفريقيا الجنوبية، تظهر بأن عدم القدرة على تحمل نفقات التعليم تبدو أكثر أهمية في تفسير سبب عدم التحاق الأطفال بالمدرسة مساهمتهم الاقتصادية المباشرة في نفقات معيشة الأسرة.

تقييم بدائل تشغيل الأطفال

من المفروض أن يكون أول سؤال يطرح في أي نقاش حول سياسة تشغيل الأطفال ما يلي: «ماذا سيفعل الأطفال إذا لم يشتغلوا؟» تصور طوباوي لمدرسة واللعب في حديقته تلون الخيال الشعبي حول هذه المسألة كجواب لهذا السؤال. ولكن هذه الصورة غير صحيحة إطلاقاً.

علينا ان نأخذ في الاعتبار ما إذا كانت السياسات الهادفة إلى وضع حد لتشغيل الأطفال تعمل أيضاً على إزالة حاجة الأسرة للدخل الذي يؤمنه الطفل. تهدف سياسات شعبية عديدة إلى إخراج الأطفال من أنواع معينة من العمل. ولكن في حال لم تعالج هذه السياسات مسألة لماذا يشتغل الأطفال، فإن الانتقادات الموجهة ضد أي نوع من أنواع العمل أو أي صناعة معينة لن تفعل، بسبب خيارات العمل المتوفرة للطفل، أكثر من تحويل وقت الطفل إلى نشاط، يكون مفضلاً أقل من العمل الذي خسره. تكثر القصص التي تدور حول أطفال تم إخراجهم

الأطفال. مع ذلك، فالدليل المستمر من حالات دول معينة ومن دراسات شملت عدة دول واضح للغاية. ففي حين أن تزايد فرص العمل يشجع انخراط عدد أكبر من الأطفال في سوق العمل، فإن المداخل المتزايدة تستطيع أن تكون أحياناً أكثر من مجرد هذا التزايد. عندما تطل الأرباح الناتجة عن التجارة مجموعة واسعة بحيث يستفيد منها الناس الأشد فقراً ويعرفون بالتالي نمواً في



Ben Curtis, AP/WWP

كاترين عمرها ٧ سنوات، في وجهها ندوب سببها حادث طبخ، تحمل دلواً من الماء في مخيم للاجئين في غرب ساحل العاج. أجبرت على الهرب من منزلها خلال القتال الذي نشب للسيطرة على الأرض اللازمة لزراعة الكاكاو.

مداخلهم، فإنهم يستعملون هذا الدخل لإخراج أطفالهم من ميدان العمل وإدخالهم إلى المدارس في أحيان كثيرة. لكن في بعض الأحيان، هناك نواحي أخرى لبيئة الأطفال تجبرهم على العمل حتى ولو كان الأهل سيختارون إدخالهم إلى المدرسة في حال كان هذا الخيار متوفراً أمامهم. فعلى سبيل المثال، عندما تفشل الأسرة في الحصول على قروض، يتوجب عليها اتخاذ قرارات حول تشغيل أطفالها لغرض تلبية حاجاتها على المدى القصير بدلاً من تقرير ما هو أفضل للأسرة على

المدرسة ومتابعة الدروس فيها وتزداد قيمة هذا الراتب مع تقدم الطالب في السن. يجب ان تعتبر برامج كهذا البرنامج على أنها تناهض تشغيل الأطفال لأنها تخفض عودة الطفل إلى العمل وتخفف حاجة الأسرة للمساهمة الاقتصادية للطفل. بالطبع، يبدو دفع رواتب للأطفال مقابل حضورهم إلى مدارس من نوعية متدنية بمثابة استعمال سيئ للأموال العامة، ولهذا السبب يصبح من المهم للغاية بالنسبة لهذه البرامج ان تُشكّل جزءاً لا يتجزأ من برنامج عمل التنمية الإجمالية لبلد ما.

إلحاقاً بهذا الكلام، فإن تجاهل مسألة تشغيل الأطفال قد يسبب سبباً جدياً للقلق. قد يتدخل العمل في سن مبكرة في التعليم ويلحق الضرر بصحة الأطفال ونموهم ويؤثر على أنواع الوظائف المتوفرة لهم عندما يكبرون. من هنا من الممكن ان تمتد تشعبات تشغيل الأطفال إلى ابعاد من بعض نواحي أخرى للفقر. في الواقع يوجد إثبات لافت من البرازيل على أن مسألة تشغيل الأطفال ممكن ان تلعب دوراً مهماً في انتقال ارث الفقر من جيل إلى جيل.

علاوة على ذلك، رغم ان الغالبية العظمى من الأطفال الذين يعملون يقضون أوقاتهم بجانب أسرهم، يوجد أطفال مستعبدون، وأطفال يجبرون على ممارسة البغاء ويكرهون على الانخراط في القوات المسلحة ويحاولون للعمل في أشكال مروعة من حالات تشغيل الأطفال. فماذا يستطيع هؤلاء الأطفال ان يعملوا إذا كانوا لا يشتغلون؟ يبدو، في مثل هذه الأوضاع، ان السؤال بات قريباً من عدم وجود علاقة له بالموضوع. لكن يندر وجود إثبات علمي حول لماذا وكيف يتورط الأطفال في هذه الحالات.

البيانات المحدودة التي نملكها جاءت من سياق مقابلات أجريناها مع أطفال منخرطين في مثل هذه النشاطات، ولكن يبقى من الصعب أن نعرف لماذا ينخرط بعض الأطفال في تجارة المخدرات، على سبيل المثال، فقط من خلال التحدث مع أطفال يعملون في تجارة المخدرات. ولكي نفهم سبب تورط هؤلاء الأطفال في هذه الأشكال السيئة من العمل، علينا ان نعرف لماذا لا يتورط أطفال يعيشون في ظروف مماثلة في مثل هذه النشاطات. علاوة على ذلك، تم بذل جهد طفيف حتى الآن لإجراء تقييم رسمي لمختلف الأدوات السياسية التي يمكن استعمالها لمساعدة الأطفال العاملين في أسوأ أشكال التشغيل من أجل إعادتهم إلى طفولة سليمة أكثر. يتم حالياً إعداد سياسة تجاه هؤلاء الأطفال في فراغ معرفي وهناك شديد الحاجة إلى ملئه. ■

الآراء المعبر عنها في هذه المقالة لا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

من عملهم في صناعة الملابس الجاهزة، نزولاً عند الضغط الدولي، وتم إدخالهم للعمل في مقالع الحجارة أو حتى في سوق البغاء كبديل. بالإضافة إلى ذلك، فإذا كانت هذه التصرفات تكبح فرص التوظيف المفتوحة أمام الأطفال فقد تدفع بصورة معاكسة عدداً أكبر من الأطفال إلى العمل لان العديد من الأطفال يساعدون من خلال عملهم تعليم أشقائهم وشقيقاتهم. لهذا السبب، علينا ان نكون حذرين في دراسة ما إذا كانت تصرفاتنا تقضي على ضرورة ان يعمل الأطفال، أو تنقلهم ببساطة للعمل في وظائف أسوأ أو حتى أكثر خطورة على حياتهم. إذا كانت السياسة فعالة في إبقاء الأطفال خارج ميدان العمل، فماذا يفعل الأطفال الذين لا يشتغلون؟ يمثل التعليم الأمل لمعظم المدافعين عن حقوق الطفل. لكن في أحيان كثيرة يعيش الأطفال الذين يعملون في أماكن تكون نوعية البنية التحتية للتعليم فيها متدنية. وجدت دراسة حديثة أجريت في الريف الهندي أن المعلمين كانت تنقصهم أدوات التعليم في ٦٧ بالمئة من المدارس الابتدائية، وأن ٨٩ بالمئة من هذه المدارس ينقصها المراحيض، وان نسبة ٢٥ بالمئة من المعلمين لم يداوموا في مراكز عملهم في هذه المدارس حيث كان من المفروض وجودهم فيها لتعليم الأطفال.

قدرت نفس هذه الدراسة انه لو حضر كافة الأطفال المفترض ان يلتحقوا بهذه المدارس الابتدائية إلى هذه المدارس، فقد يضم بالفعل كل صف في المدارس الموجودة في المناطق الريفية عدداً من الطلاب لا يقل عن ١١٣ في المتوسط. ولا تعتبر قضية الهند استثنائية بين الدول النامية فيما يتعلق بالبنية التحتية للتعليم الضعيفة فيها. ولذلك وقبل اتخاذ خطوات لإخراج الأطفال من ميادين العمل، يجب أن نتأكد بأن لديهم مكاناً آخر يذهبون إليه. التفكير حول مسألة تشغيل الأطفال خارج مفهوم الفقر الذي يمهده يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ سياسات خطيرة جداً. إذا هاجمنا مسألة تشغيل الأطفال من خلال الحد من خيارات التوظيف المفتوحة أمامهم، فإننا لا نهدد إلا بمعاقبة من هم أشد فقراً لجريمة كونهم فقراء.

خيارات السياسة

ماذا تستطيع إذن أن تفعل السياسات؟ بدلاً من معاقبة الأطفال لانهم يعملون، يجب أن نكافئ السياسات التي نريد أن نشجعها. تدفع دول عديدة إعانات مالية للطلاب مقابل حضورهم إلى المدرسة. يمثل برنامج «Progres» الذي يعرف الآن باسم برنامج «Oportunidades» في المكسيك، واحداً من هذه السياسات، وقد ساعد عدداً من الأسر بلغ خمسة ملايين أسرة. يدفع هذا البرنامج إلى الطلاب راتباً لحضورهم إلى

الأطفال والنزاع المسلح

حقائق ومساءئل رئيسية



Apichart Weerawong, AP/WWP

ثان، جندي بسن ١٣ عاماً، يحرس معسكره في أدغال بورما قرب الحدود التايلاندية.

في بعض الحالات، يوسمن من قبل مجتمعاتهن المحلية لدى عودتهن. يجب ان تنشأ وتصمم برامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الدمج بصورة حساسة بحيث تستجيب لحاجات المجدنات.

• تؤمن مجموعة من الآليات القانونية الدولية حاجة الأطفال من الانخراط في النزاعات المسلحة. تشمل هذه الآليات البروتوكول الاختياري كمعاهدة حقوق الطفل حول

المعلومات التالية مقتبسة من التقرير العالمي للجنود الأطفال للعام ٢٠٠٤، الذي أصدره التحالف لوقف استخدام الجنود الأطفال.

• انخفض منذ العام ٢٠٠١ معدل استخدام الأطفال في المعارك التي تشترك فيها القوات المسلحة الحكومية الرسمية ولكنه لا يزال مستمراً في بعض الدول. كما تستمر أيضاً القوات الحكومية في استخدام الأطفال بصورة غير رسمية كجواسيس وكمراسلين وللقيام ببعض المهمات، مما يعرضهم للإصابات والموت، كما للانتقام من قبل القوات المعارضة. تستهدف بعض القوات الحكومية الأطفال بسبب الاشتباه في عضويتهم في مجموعات سياسية مسلحة. وقد ألقى القبض على مثل هؤلاء الأطفال واحتجزت حريتهم وعذبوا وقتلوا.

• يتراوح عمر العديد من الجنود الأطفال بين ١٤ و ١٨ سنة ويتطوعون بصورة اختيارية. لكن تظهر الأبحاث ان مثل هؤلاء الأحداث يرون بدائل قليلة لتورطهم في النزاعات المسلحة. فالحرب بالذات، وعدم توفر فرص التعليم أو العمل، والرغبة في الهرب من العبودية المنزلية، أو العنف أو الاستغلال الجنسي هي من العوامل المشمولة. ينضم أيضاً عديدون للثأر من العنف الذي مورس على أفراد أسرهم خلال نزاع مسلح.

• تستمر أعمال التجنيد القسري والاختطاف من دون وضع أي حدود لها في بعض الدول وتم اختطاف أطفال بعمر لا يتجاوز التسع سنوات.

• تم إطلاق برامج لتسريح الجنود الأطفال ونزع سلاحهم وإعادة دمجهم في المجتمع في دول عديدة خلال وبعد انتهاء النزاع المسلح. ساعدت هذه البرامج الجنود الأطفال السابقين في تعلم مهارات جديدة وفي العودة إلى مجتمعهم غير أن هذه البرامج تنقصها الأموال والموارد الملائمة ولذلك من الضروري تأمين الاستثمار الطويل الأمد المستدام ان كان المطلوب ان تكون هذه البرامج فعالة.

• رغم الاعتراف المتزايد باشتراك الفتيات في النزاعات المسلحة، فقد استثنيت الفتيات أحياناً كثيرة عن قصد أو بدون قصد من برامج التسريح، ونزع السلاح وإعادة الدمج، تتعرض المجدنات بتكرار للاغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي كما لاشتراكهن في أدوار قتالية وأدوار أخرى.

- رغم التنديد شبه العالمي بتجنيد الأطفال ووجود إطار عمل سياسي وقانوني متين، كان غياب الإرادة السياسية يُشكّل عائقاً أمام تحقيق تحسينات مادية وتأمين حماية فعالة للأطفال على الأرض.

المصدر: التحالف لوقف استخدام الجنود الأطفال. ملاحظة: يمكن الحصول على التقرير الكامل العالمي حول الجنود الأطفال للعام ٢٠٠٤ الصادر في ١٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤ عبر موقع الإنترنت- <http://www.child-soldiers.org/resources/global-reports>. تُشكّل التحالف لوقف استخدام الجنود الأطفال في أيار/مايو ١٩٩٨ من قبل منظمات دولية رائدة في مجال حقوق الإنسان ومنظمات خيرية. يضم أعضاء التحالف منظمة العفو الدولية، مراقبة حقوق الإنسان، الاتحاد الدولي لارض البشر، والاتحاد الدولي "أنقذوا الأطفال" وخدمة اللاجئين للآباء اليسوعيين ومكتب الأمم المتحدة كويكر-جنيف وورلد فيجين العالمية".

انخراط الأطفال في النزاعات المسلحة والذي يمنع الاستخدام المباشر للأطفال تحت سن الثامنة عشر في المعارك، والتجنيد القسري لمن هم تحت سن الثانية عشر من قبل الحكومات وأي تجنيد لمن هم دون الثامنة عشر من قبل مجموعات مسلحة غير حكومية. يعتبر تشريع روما لمحكمة الجنايات الدولية تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشر جريمة حرب. وينص على محاكمة ومعاقبة المخالفين. تصف الاتفاقية رقم ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية التجنيد القسري أو الإجباري لأي فرد دون سن الثامنة عشرة لاستخدامه في نزاع مسلح كواحد من أسوأ أشكال تشغيل الأطفال. يكرر مجلس الأمن الدولي مراراً دعوته من أجل اتخاذ العمل لوقف استخدام الجنود الأطفال. تشمل الإجراءات المقترحة إجراء حوار مع فرقاء النزاع المسلح يهدف إلى التسريح الفوري للأطفال وفرض عقوبات على الذين يستمرون في استخدام الأطفال في الحروب.



Adam Butler, AP/WWP

فتى في الرابعة عشرة من عمره، جندي في جيش سيراليون، أثناء إحدى دورياته.

تشغيل الأطفال في البرازيل

التزام الحكومة

بقلم باتريك ديل فيكيو

صُمم للمساعدة على إبقاء الأطفال في المدارس. يزود البرنامج العائلات الفقيرة إعانات مالية صغيرة عن كل طفل لها في سن المدرسة، وتستمر العائلة في استلام الإعانة فقط عندما تشهد المدرسة على سجل حضور الطفل إلى الدراسة. تدير البرنامج الحكومات المحلية في الولايات البرازيلية الـ ٢٧.

وعند تسلمه مقاليد الحكم في العام ٢٠٠٣، استمر الرئيس المنتخب لويس ايناسيو لولا داسيلفا في تطبيق برنامج الإعانة المدرسية سوية مع مساعدات اجتماعية إلى العائلات المحتاجة. تمثل جهد مهم آخر للحكومة الفدرالية بزيادة عمليات التفتيش العمالي التي هدفت إلى اكتشاف ممارسات تشغيل الأطفال. أمرت وزارة العمل البرازيلية ان يكون لدى كل مكتب إقليمي وحدة ومفتشون مسؤولون عن مراقبة عمليات تشغيل الأطفال. بالإضافة إلى ذلك، أنشأت الوزارة فريق عمل خاص لمحاربة تشغيل الأطفال يشرك مجموعة متخصصة من المفتشين لمتابعة شكاوى تشغيل الأطفال.

يمثل المنتدى القومي لمنع تشغيل الأطفال (FNPETI) جزءاً آخر من جهد الحكومة في محاربة تشغيل الأطفال. تأسس هذا المنتدى في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وأنشأ في العام ١٩٩٩ شبكة قومية للقضاء على تشغيل الأطفال، أقام منتديات فردية في كل من الولايات البرازيلية الـ ٢٧. يضم المنتدى القومي لمنع تشغيل الأطفال هذه الهيئات الـ ٢٧ زائداً ٤٨ هيئة أخرى تضم جمعيات تجار، وشركات تجارية، واتحادات عمالية، ومنظمة العمل الدولية، وهيئات مختلفة منوط إليها فرض التطبيق الإلزامي لقوانين منع تشغيل الأطفال، ومقاضاة الذين ينتهكون قوانين منع تشغيل الأطفال ومنظمات أهلية تعمل في محاربة تشغيل الأطفال.

إنجازات المنتدى القومي لمنع تشغيل الأطفال (FNPETI)

تشمل ما يلي:

- استراتيجيات للتدخل في الحالات التي يثبت فيها تشغيل للأطفال. طُبّق أولاً إبعاد الأطفال عن العمل الخطر وغير الصحي في مناجم الفحم الحجري في ولاية ماتوغروسو دوسول، وأصبحت ممارسات المنتدى نموذجاً يُحتذى به في تنفيذ برامج عبر البلاد. فعلى سبيل المثال، أبقى البرنامج اليومي المحدد للمدارس في ولاية ماتوغروسو دوسول الأطفال بنجاح في

تلتزم كل من الحكومة والقطاع الصناعي في البرازيل، بمساعدة منظمات دولية وأهلية، القضاء على تشغيل الأطفال في البلاد. يؤمن جهد واحد مُعيّن لتقديم إعانات مالية إلى العائلات لتشجيعها على إبقاء أطفالها المعرضين لخطر تشغيلهم في المدارس. تشمل جهود أخرى عمليات تفتيش وتطبيق إلزامي على مستوى الولايات بوجه تشغيل الأطفال، كما برامح تستهدف قطاعات محددة من الاقتصاد البرازيلي وفي صناعات محددة.

باتريك ديل فيكيو، مسؤول وزارة العمل الأميركية في ساو باولو، البرازيل.

I الأنباء السيئة حول تشغيل الأطفال في البرازيل تتمثل في بقاءه كواقع مؤسف للحياة فيها. يعمل حوالي أربعة ملايين طفل تتراوح أعمارهم بين الخامسة والسابعة عشرة في البرازيل، وقدرت منظمة اليونسيف انه في العام ٢٠٠٣ كانت نسبة تقرب من سبعة بالمئة من جميع الأطفال البرازيليين بين سن الخامسة والرابعة عشرة يعملون.

لكن الأخبار الجيدة جداً حول تشغيل الأطفال في البرازيل فتقول انه خلال السنوات الإحدى عشر الماضية، تم تنفيذ جهود واسعة النطاق من جانب الحكومة القومية، ومنظمة العمل الدولية، والشركات، والمؤسسات التجارية المحلية والمنظمات الأهلية، ما أدى إلى خفض عدد الأطفال العاملين بنسبة ٥٠ بالمئة.

مبادرات الحكومة الفيدرالية

منذ تسعينات القرن الماضي، قامت البرازيل بجهود متعددة الأوجه للقضاء على تشغيل الأطفال. فبعد تسلمه رئاسة الدولة بقليل، أعلن الرئيس السابق فرناندو هنريكي كارديوسو في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، أن تشغيل الأطفال ممارسة بغیضة تُشكّل انتهاكاً لحقوق الإنسان. وقال إن هدف حكومته سوف يكون عمل كل ما هو ممكن للقضاء على تشغيل الأطفال وأكد بوضوح ان البرازيل لن تُعذّر أو تُبرّر هذه الممارسة. في العام ١٩٩٦ اتخذت حكومة كارديوسو خطوة مهمة: أطلقت برنامج عرف باسم «بولصا اسكولا»، أو الإعانة المدرسية، الذي

المدارس أو منهمكين في نشاطات أخرى بعيداً عن مناجم الفحم الحجري.

• ساعد في تطوير البرنامج الحكومي للقضاء على تشغيل الأطفال (PETI).

• دافع بنجاح من أجل تصديق البرازيل على ميثاق منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ بشأن السن الدنيا للعمل والميثاق رقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال تشغيل الأطفال.

• أعد نص "معالم تشكيل سياسة قومية لمحاربة تشغيل الأطفال" الذي أصبح أساس السياسة القومية.

• شارك في إنشاء الخطة القومية للقضاء على تشغيل الأطفال وحماية العمال الأحداث كعضو مؤسس للجنة القومية للقضاء على تشغيل الأطفال (CONAETI).

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أصدرت الحكومة الفدرالية مرسوماً قضى بإنشاء اللجنة القومية للقضاء على تشغيل الأطفال.

وتمثلت وظيفة هذه اللجنة بتأمين التزام البرازيل بأحكام الميثاق رقم ١٣٨ والميثاق ١٨٢ الصادرين عن منظمة العمل الدولية. وبتطوير خطة قومية للقضاء على تشغيل الأطفال.

ضمت اللجنة ممثلين عن الوزارات الحكومية المعنية، منظمة العمل الدولية، اليونسيف، مجموعات عمالية رئيسية وجمعيات المنتجين الزراعيين، والتجارين، والصناعيين الرئيسيين. عقدت اللجنة اجتماعها الأول في آذار/مارس ٢٠٠٣ وعقدت بعد ذلك اجتماعات منتظمة.

أعدت اللجنة نص خطة بعيدة الأمد وهي تطبيقها الآن. تتعلق الخطة بكافة جوانب تشغيل الأطفال بضمنهم الصحة، محاربة استعمال المخدرات، التدريب، التعليم والتوعية الشعبية. تملك اللجنة العضوية الواسعة النطاق الضرورية للتطبيق الناجح لهذه البرامج.

دور منظمة العمل الدولية

وقفت منظمة العمل الدولية عند الحد القاطع في جهود القضاء على تشغيل الأطفال في البرازيل، بمشاركة مختلف الدوائر والمنظمات الأهلية البرازيلية. خلال التسعينات من القرن الماضي طبقت منظمة العمل الدولية عدة مشاريع تحت رعاية برنامجها الدولي للقضاء على تشغيل الأطفال (IPEC) ومولت وزارة العمل الأميركية عدداً كبيراً من هذه المشاريع. شملت هذه المشاريع برنامج منظمة العمل الدولية في ولاية ريو غراندي دوسول لمحاربة تشغيل الأطفال في صناعة الأحذية، والجهود المذكورة أعلاه في ولاية ماتوغروسو دو سول لسحب الأطفال من مناجم إنتاج الفحم الحجري ومن العمل في مشاريع مختلف القطاعات الزراعية.

في العام ٢٠٠١ قامت منظمة العمل الدولية مع المعهد

البرازيلي للإحصاء والجغرافيا بتنفيذ أول عملية مسح بين الأسر حول تشغيل الأطفال في البرازيل. وبالاستناد إلى مسح شمل ١٠٠ ألف عائلة، استخدم هذا المشروع المنهجية المتطورة التي اتبعتها منظمة العمل الدولية المتمثلة ببرنامج المعلومات الإحصائية والرصد لتشغيل الأطفال (SIMPOC)، المستخدم لقياس مدى تشغيل الأطفال.

بالتزامن مع هذا العمل، اشتركت منظمة العمل الدولية مع وزارة العمل البرازيلية وآخرين في تنفيذ برنامج مولته وزارة العمل الأميركية لخفض نسبة تشغيل الأطفال في الأعمال المنزلية. كان هذا البرنامج أيضاً ناجحاً للغاية في خفض الحالات الإجمالية لتشغيل الأطفال في البرازيل.

دور المنظمات الأهلية

ساهم عدد كبير من المنظمات الأهلية في قصص النجاح في البرازيل. عملت مؤسسة «ابرينك» (ABRINQ)، التي تمثل مصانع الألعاب بنجاح لتطبيق قواعد الممارسات في مختلف الصناعات البرازيلية الرئيسية بضمنها صناعة السيارات، ومصانع الفولاذ، والأحذية، والحمضيات، والسكر. تتمتع الشركة التي تلتزم بهذه القواعد بامتياز استعمال ختم "أبرينك" (ABRINQ) الذي يُثبت عدم تشغيل الأطفال في صنع منتجاتها.

كانت مؤسسة ابرينك فعالة بشكل خاص في تشجيع الصناعيين البرازيليين قبول المسؤولية عن كامل شبكة إنتاجهم. تضمن الشركات ليس فقط عدم تشغيل الأطفال بل تطلب من موردي المواد الأولية لها عدم تشغيل الأطفال. وقد نجح التشديد على الالتزام الطوعي إلى حد كبير في إقناع الصناعات بمراقبة تصرفاتها.

المثال البارز لهذا الالتزام جاء من مدينة فرانكا، الواقعة في ولاية ساو باولو. كانت فرانكا لمدة طويلة مركزاً لصناعة الأحذية في البرازيل، وبالرغم من أن مصانع الأحذية في المدينة التي أنتجت أحذية لحساب شركات أميركية رئيسية لا توظف أطفالاً، كان قسم من الشركات التي تورد لها الأجزاء اللازمة لصنع الأحذية يشغل أطفالاً في عملية إصاق هذه الأجزاء. جندت مصانع الأحذية المدينة بكاملها وأنشأت المعهد المدافع عن حقوق الأطفال، الذي رعى برامج موسعة لإبقاء الأطفال خارج مجالات العمل. والآن لا يكتفي الأطفال في مدينة فرانكا بالذهاب إلى المدرسة بل ويستفيدون أيضاً من مختلف البرامج الثقافية، الموسيقية، والرياضية في ساعات ما بعد الدراسة. في الخلاصة، وعلى الرغم من أن البرازيل لم تقض تماماً على تشغيل الأطفال، فقد حققت تقدماً ذا شأن في معركتها لتحقيق ذلك. علاوة على هذا، تلتزم البرازيل، كمجتمع، بالاستمرار في خوض هذه المعركة. ■

أطفال محتاجون: حلّ نفذته منظمة غير حكومية

بقلم كريستوفر واكيرازا

وألقيت عليهما التحية. استجاب أحدهما لها في حين أدار الآخر وجهه عني بغضب ظاهر.

أخبرني الولد الودود بلطف أنه يُدعى علي، وأن الولد الآخر يدعى سمبي. كلاهما كانا من أطفال الشوارع يعملان خلال معظم ساعات النهار والليل ولا يرتاحان إلا عندما يطمئنان إلى غياب ما يهدد حياتهما.

يبدأ يومهم الاعتيادي عند الساعة الثالثة صباحاً وينتهي بعد عدة دقائق من منتصف الليل. يبيع علي الأناناس لحساب أحد التجار، بينما سمبي يعمل مساعداً في كشك لتلميع الأحذية قائم في أحد الشوارع. تعرّف الولدان على بعضهما البعض في السجن حيث أدخل إلى عدة مرات.



Courtesy of Kids in Need, Uganda

أطفال الشوارع يتحولون إلى ضحايا أبشع ممارسات تشغيل الأطفال، يلتقط هؤلاء الأطفال الخردة لتأمين معيشتهم، وفي بعض الأحيان لا يحصلون على أي شيء منها. تقدمت منظمة «أطفال محتاجون»، بأوغندا.

منظمة «أطفال محتاجون» مؤسسة أهلية تعمل في أوغندا وتستهدف الأطفال الذين يعيشون في الشوارع ويعملون تحت أسوأ أشكال تشغيل الأطفال. من خلال مراكز إقليمية في كمبالا، ومبالي، وواكسيو، تزود منظمة «أطفال محتاجون» إلى أطفال الشوارع المأوى والمشورة والتعليم والعناية الطبية والحاجات الأساسية وتعيد دمجهم في المجتمع. بإمكان منظمة «أطفال محتاجون» أن تشير بفخر إلى حوالي ٨٠٠ طفل كانوا معذبين وأخرجتهم من الشوارع وساعدتهم في أن يصبحوا أعضاء منتجين في مجتمعاتهم.

أسس كريستوفر واكيرازا منظمة «أطفال محتاجون» عام ١٩٩٦ ويستمر في إدارتها.

تقدر منظمة العمل الدولية أن هناك أكثر من ٢٤٦ مليون طفل يعملون في العالم، يتواجد حوالي ٨٠ مليون منهم في دول جنوبي الصحراء الكبرى في إفريقيا، من ضمنها الدولة التي أنتمي إليها، أوغندا. الأطفال هنا يعملون في المزارع وفي القطاع غير الرسمي الذي يشمل تجارة الجنس. ومعظمهم يعيش في الشوارع.

قدر البرفسور مايك مونينه، من جامعة ماكيريبي في كمبالا، أنه في العام ١٩٩٥ كان في أوغندا ١٠ آلاف طفل يعيشون في الشوارع ومنذ ذلك الوقت تضاعف هذا العدد بسبب حدوث مشاكل اجتماعية واقتصادية في البلاد مثل مرض الإيدز، والفقر، والنزاعات الداخلية.

علي وسمبي

أطفال الشوارع هم اتعس ضحايا تشغيل الأطفال في أوغندا. لم افهم ذلك بالكامل إلا في وقت ما من العام ١٩٩٦. كنت قد تخرجت حديثاً من الجامعة وأعد نفسي للعمل كأستاذ جامعي. وخلال وجودي في مدينة كمبالا تلك السنة حدث أمر مأساوي. شاهدت ولدين صغيرين يرتديان ملابس رثة يرشقون سيارة بالحجارة بجوار مرآب معروف للسيارات. أثار هذا المنظر اهتمامي لدرجة اني قررت أن أتقبعهما. بعد فترة قصيرة توقفا تحت شجرة مانجو ضخمة في ساحة المدينة حيث يمضي العاطلون عن العمل أوقاتهم يحملون. اقتربت منهما بطريقة ودية

الطيران ليستخدم في الشَّم. وأصبح نحيلاً، مريضاً وبائساً للغاية. كان على كل طفل في العصابة أن يعمل بكد بالغ كي يبقى على قيد الحياة. بعض هؤلاء الأطفال كانوا يقدمون الجنس للبالغين مقابل حصولهم على طعام أو أجر زهيد، وكان آخرون ينقلون أحمالاً ثقيلة، أو يبيعون المخدرات، أو يشاركون في الجريمة المنظمة.

يتعرّض الطفل الذي يقطن الشارع بطرق عديدة لخطر الموت، وينشأ لدى الكثيرين من أمثال هؤلاء الأطفال مشاكل جسدية تتعلق بعملهم الخطر. يتوقفون عن النمو الطبيعي، ويصبح لديهم أوصالاً فاسدة، ويصابون بالسل، أو يصابون بجروح متقرحة مخيفة، كما بمشاكل عادية كالصداع. وتكون النتيجة تحولهم إلى أشخاص لامبالين. وأسوأ تجربة يقع فيها طفل الشارع هي أن يمرض، لأنه عندئذ لن يجد أي عناية طبية، ومع ذلك عليه أن يحاول البقاء على قيد الحياة.

لا يستطيع معظم أطفال الشوارع التواصل مع الآخرين بصورة صحيحة بسبب المخدرات. يقول جميعهم إنهم لا يستطيعون القيام بما يعملونه بدون تأثير المخدرات. أخبرني أحدهم مرة انه كان عليه وهو منهك ان ينقل حملاً ثقيلًا لمسافة خمسة كيلومترات لسيدة لم تدفع له أجرًا، وفي تلك الليلة، بعد أن هدّه الجوع وفقد الأمل، أكل غائط إنسان وجده في كيس داخل حاوية نفايات.

قادتني التجارب الصعبة التي مرّ بها علي وسمبي إلى التحري عن حياة أطفال الشوارع في كمبالا وإلى العيش معهم. خلال الأشهر التالية وبمساعدة علي، بدأت شيئاً فشيئاً أتعرف على أطفال آخرين عديدين يعملون في الشوارع. اكتشفت أن كل عصابة لها خاصية محددة وموقع عمل محدد يعرف بالمخزن. لم يرغب العديدون من الأطفال في هذه المخازن النوم في البرد، وأكل النفايات والقيام بأعمال مرهقة وشاقة. فقد كانوا محبطين.

بمساعدة من جمعية الآباء اليسوعيين في كمبالا، تم استئجار منزل لإيواء عشرة من أطفال الشوارع. انتقل هؤلاء العشرة إلى المنزل حاملين الصناديق الورقية التي كانوا ينامون عليها، وأكياس النايلون التي كانوا يستعملونها كغطاء وللوقاية من البرد وهم في الشوارع. وهكذا ولدت منظمة «أطفال محتاجون».

منظمة «أطفال محتاجون»

تستهدف منظمة «أطفال محتاجون» الأطفال الذين يسكنون ويعملون في شوارع أوغندا. يحدد البرنامج الأطفال المتورطين فعلياً في أسوأ أشكال تشغيل الأطفال، وأولئك الذين من المحتمل جداً ان يقعوا في هذه الأحبولة. تدير منظمة «أطفال محتاجون» اليوم ثلاثة مراكز إقليمية في مدن كمبالا، ومبالي، وواكسيو،



Joel Grimes, U.S. Department of Labor

زيادة مستوى التوعية بقضايا تشغيل الأطفال في كمبالا، وأوغندا.

كانت الحياة في الشوارع غير مستقرة دائماً للطفلين، الكمية القليلة من النقود التي يكسبونها لا تسمح لهما بتناول وجبة طعام كافية في اليوم. ولهذا السبب كانا يتورطان أحياناً كثيرة في الجريمة. وكانت نتيجة هذا التورط إما تلقي ضرباً مبرحاً من العصابات أو الدخول إلى السجن. ولا عجب في أنه يوجد على جسمي علي وسمبي عدة ندوب كما جروح حديثة تؤكد ذلك. تركت الولدين واعداً إياهما أن أراهما في وقت آخر.

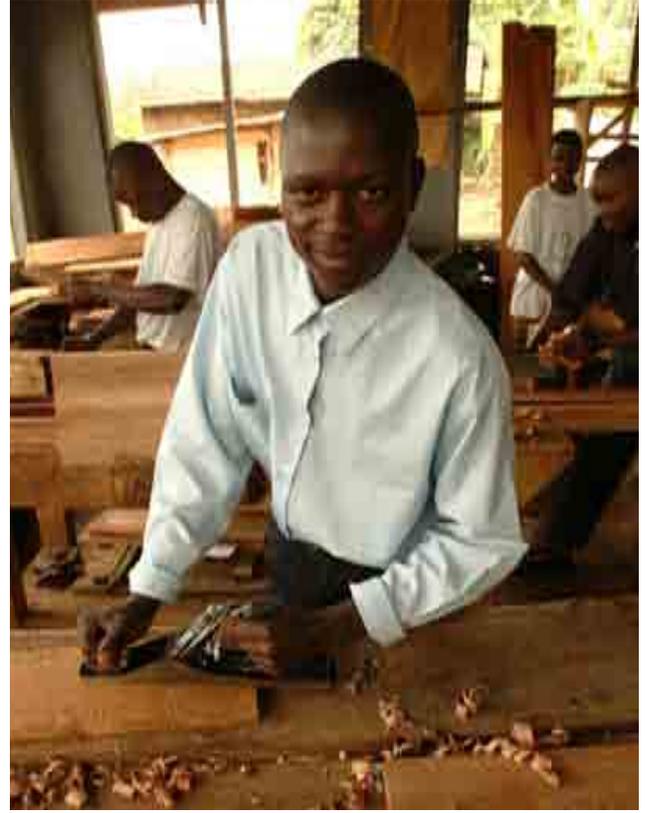
لم يخطر في بالي في ذلك الوقت أن علي وسمبي سيدفعاني إلى تأسيس برنامج لمحاربة تشغيل الأطفال لدى أطفال الشوارع. فقد تأثرت بعمق عندما علمت أن بعض الأفراد، بالأخص الأطفال، يعيشون حياة أشد سوءاً من حياة الحيوانات البرية. استمررت في محاولة إقناع نفسي بأن أنسى تماماً هذا المشهد بكامله، لكن دون جدوى. فبعض الطموحات تكون متجذرة عميقاً في قلب الإنسان. لم أتمكن من التهرب من الواجب المطلوب بشدة. بعد بضعة أيام، عندما زرت كمبالا لأعمال شخصية، أخبرني سائق سيارة أجرة أن طفلين قذرين يأتيان كل يوم إلى الحديقة يبحثان عن رجل من مدينة انتيبي. استناداً إلى الأوصاف التي أعطاها للسائق اقتنعت أنهما كانا يبحثان عني ويحاولان العثور علي. لذلك قلت له أن يخبر الطفلين أنني سوف أقابلهما نهار الجمعة من ذلك الأسبوع. ونظراً لأنه كان علي القيام بعدة شؤون تركته وانشغلت، ولكن عندما ذهبت لتناول طعام الغداء في منتصف النهار أصابني أسوأ كابوس عرفته في حياتي.

حياة طفل شارع

بدأت أقارن بين ما أتناوله من طعام وبين النفاية التي يضطر طفلان يكدحان طوال النهار والليل لتناولها. برز أمام ناظري في ذلك اليوم عالمان متميزان جداً. قررت فوراً أن أبحث عن الولدين في مكان عملهما. وجدت أن سمبي عاد إلى السجن وأن علي انتقل للعمل مع عصابة خطيرة لبيع المخدرات، ووقود

الدمج هو جعل الطفل يعيش بمفرده. وفي هذا الشكل من أشكال إعادة الدمج فالطفل الذي يبلغ الخامسة عشرة أو أكبر، ويكون قد تعلم مهنة، يُمنح مساعدة للحصول على عمل ومنزل بسيط مكون غالباً من غرفة واحدة للعيش فيه. يأتي معظم الدعم لعمليات إعادة الدمج من البرنامج الدولي للقضاء على تشغيل الأطفال (IPEC) الذي تنفذه منظمة العمل الدولية وتموله وزارة العمل الأميركية. تزود منظمة "أرض الإنسان" الهولندية، ووكالة التعاون للتنمية النمساوية، التمويل لشراء الأغذية، وتسديد رسوم المدارس، ونفقات العناية الطبية، ورواتب الموظفين. منذ إنشائها قبل عشر سنوات خلت، أفادت منظمة "أطفال محتاجون" ما يزيد عن ٨٠٠ طفل أوغندي بأئس تحولوا ليصبحوا أعضاء منتجين في مجتمعاتهم. يمثل هؤلاء الثمانمئة نهاية سعيدة لقصة منظمة "أطفال محتاجون". إلا أن بقاء الآلاف من الأطفال يعيشون ويعملون في شوارع أوغندا لا زال جزء كبير من هذه القصة بانتظار تدوينه. ■

الآراء المعبر عنها في هذه المقالة لا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات حكومة الولايات المتحدة الأميركية.



Joel Grimes, U.S. Department of Labor

يكتسب أطفال الشوارع مهارات النجارة في مراكز انتقالية لإعادة تأهيلهم. جويل جرايمز، وزارة العمل الأميركية

لتزويد أطفال الشوارع بالمشورة، والتعليم الرسمي، وغير الرسمي، والعناية الطبية، والحاجات الأساسية. كما ننفذ برامج دفاعية تهدف إلى القضاء على أسوأ أشكال تشغيل الأطفال بمثابة إجراء وقائي. طورنا ووزعنا ملصقات، وقمصان «تي شيرت»، وكتيبات، وألعاب، ونشرات، ونحن نحضر المجتمع في مناطقنا المستهدفة من خلال التدريب والتجنيد المحلي للأفراد. يوضع الأطفال الذين يسحبون من الأشكال الخطرة لتشغيل الأطفال بصورة موقته في أحد المراكز لإعادة تأهيلهم ثم ينخرطون في نشاطات مريحة قبل أن يُعاد دمجهم في المجتمع. تتخذ عملية إعادة الدمج واحداً من ثلاثة أشكال. يعاد الطفل الصغير السن (١٢ سنة أو اقل) للحياة مع عائلته إذا كانت لا تزال سليمة. والطفل الأكبر سناً من ذلك، أو الطفل الذي لا يستطيع البقاء مع عائلته، يوضع أحياناً كثيرة تحت عناية راع لدى عائلته الموسعة، أو مع صديق. والشكل الأخير من أشكال إعادة

التصدي لمشكلة تشغيل الأطفال مقاربة صناعية

بقلم اندريه جورجمانس

كان أول إنجاز رئيسي لهذه اللجنة هو عقد مؤتمر دولي رائد في فريبه بسويسرا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ للبحث في مسألة تشغيل الأطفال. كان المؤتمر فريداً في كونه جذب مجموعة واسعة من الماركات الصناعية الدولية للسلع الرياضية، وحكومات قومية، ووكالات دولية، ومنظمات غير حكومية. كان من بين المشاركين في هذا الاجتماع الدولي ممثلون عن منظمة الأونيسكو، ومنظمة اليونيسيف، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق إنقاذ الأطفال، والمنظمة الدولية المناهضة للعبودية، ومؤسسة التجارة المنصفة، وحملة الملابس النظيفة، والمنظمة غير الحكومية الدولية "أرض الإنسان".

أدى مؤتمر العام ١٩٩٥، للمرة الأولى، إلى جلوس الصناعة العالمية للسلع الرياضية رسمياً مع معظم هذه المنظمات، التي انتقد بعضها بشكل علني ممارسات هذه الصناعة وشركاتها الافرادية. فتح هذا المؤتمر الأول الباب أمام الحوار وبدأ تنفيذ عملية بناء الثقة التي تحولت لاحقاً إلى برامج ملموسة وناجحة.

مواجهة التحديات

كان التحدي الأكبر للجنة المبادئ الأخلاقية تعبئة جهود هذه الصناعة لمواجهة الادعاءات الخطيرة جداً بتشغيل الأطفال في صنع كرات القدم في جنوب آسيا، بدءاً من باكستان. سافر ممثلون عن عدة ماركات عالمية واتحادات قومية إلى المنطقة لمقابلة المسؤولين التنفيذيين في الصناعات المحلية، والموظفين الحكوميين، والعاملين في المنظمات غير الحكومية. نظم الحملة مراقبين مستقلين للقيام بتحليل معمق للمشكلة بضمنها تقديم توصيات لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. وكانت تلك عملية طويلة من التعلم واجهتها صعوبات أحياناً. لجأ العديد من نقاد الصناعة إلى الأكاذيب والمعلومات المفبركة لاستغلال الاهتمام الدولي بمسألة تشغيل الأطفال. وأظهرت دراساتنا المستقلة أن عدداً من الأطفال استخدموا فعلاً في صنع كرات لعبة كرة القدم.

ارتبط قسم كبير من المشكلة مباشرة بالمقاولين، حيث تتم عمليات الخياطة بعيداً عن مصانع المنتجين، وهذا أوحى أن الصناعة لم تتابع مسار كافة عمليات الإنتاج. وبمرور الوقت، أصبح واضحاً أن مراقبة المرافق ومواقع الخياطة قد تكون ضرورية لتمكين الصناعة من أن تثبت للعالم إنها لا تُشغل الأطفال.

لا تُشكل المساعدة في وقف تشغيل الأطفال دولياً مجرد قضية للحكومات، بل على الصناعة أيضاً أن تلعب دوراً نشطاً في هذا السبيل. منذ عشرة أعوام أطلق الاتحاد العالمي لصناعة السلع الرياضية مبادرته لوقف تشغيل الأطفال في كافة العمليات المرتبطة بصنع السلع الرياضية، بما في ذلك مراقبة المقاولين. أتبع الاتحاد هذه المبادرة بتوفير فرص لتعليم الأطفال الذين يتم سحبهم تدريجياً من مجال العمل، سوية مع تقديم دعم اجتماعي ومالي لعائلاتهم. فعلى سبيل المثال، ونتيجة لتنفيذ هذه البرامج، تم إخراج ٦ آلاف طفل باكستاني من العمل في مصانع لإنتاج كرات كرة القدم المعدة للتصدير وعادوا إلى المدارس. ويجري تنفيذ برامج مماثلة في الهند.

يعمل أندريه جورجمانس أميناً عاماً للاتحاد العالمي لصناعة السلع الرياضية.

شكلت مسألة تشغيل الأطفال نقطة اهتمام رئيسية للاتحاد العالمي لصناعة السلع الرياضية (WFSGI) خلال العقد الماضي. والاتحاد العالمي لصناعة السلع الرياضية، ومركزه الرئيسي في فريبه بسويسرا، هو منظمة مستقلة تأسست في العام ١٩٧٨ على يد موردي السلع الرياضية، والاتحادات القومية للصناعيين، وماركات رياضية عالمية مشهورة مثل نايك، وأديداس، وريبوك، ونيو بالانس، وبوما، وغيرها. وبذلك يلعب هذا الاتحاد العالمي دوراً استراتيجياً في دعم وتعزيز صناعة السلع الرياضية، ويؤمن منتدى تتعاون من خلاله دول في أوروبا، وآسيا، وأميركا الشمالية والجنوبية، وأوقيانيا في تعزيز التجارة الحرة المنصفة والمبادئ الأخلاقية، كما تعمل على تحسين رفاه الجنس البشري من خلال الرياضة.

من الناحية الداخلية، يعمل الاتحاد العالمي لصناعة السلع الرياضية من خلال لجان تجتمع بصورة منتظمة عبر العالم. تأسست إحدى هذه اللجان، أي لجنة المبادئ الأخلاقية والتجارة المنصفة (CEF) في العام ١٩٩٥ على يد رئيس الاتحاد العالمي لصناعة السلع الرياضية آنذاك، ستيفن روبين، لمعالجة بعض المسائل الأكثر تعقيداً والتي تظهر حول الممارسات الأخلاقية في التجارة وإقامة موقع تتمكن الصناعة من خلاله فهم، وتحليل، والعمل لمعالجة مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات الكبرى.

كامل السوق العالمية لأنواع السلع، المشاركة في البرنامج. تعهدت الشركات الدولية شراء كرات لعبة كرة القدم في باكستان حصرياً من شركات تتمتع بموقع جيد بالنسبة للبرنامج.

العنصر الحاسم من اتفاقية أطلنطا كان اعتمادها على إقامة الشراكات. انخرطت لجنة المبادئ الأخلاقية والتجارة المنصفة في جهد طموح لتطوير تحالفات مع منظمات خارجية. وانضمت منظمة العمل الدولية إلى المشروع لتطوير نظام لمراقبة أماكن العمل.

وضعت منظمة العمل الدولية بروتوكولاً لتنظيم عمليات



© International Labour Organization/G. Cabrera/www.ilo.org

طفلة تعمل في خياطة كرات القدم في باكستان.

تفتيش مفاجئة باستخدام مفتشين مدربين جيداً وبأجور عالية لزيارة القرى حيث تتم عمليات الخياطة. وافقت منظمة صندوق إنقاذ الأطفال المشاركة وركزت اهتمامها على حماية مصالح الأطفال في هذه العملية. أجرت اليونيسيف حملات للوصول إلى الأطفال وعائلاتهم وتم استخدام منظمات غير حكومية لتزويد التعليم المؤقت للأطفال المهجرين وتقديم قروض صغيرة جداً للمجتمعات الأهلية والعائلات.

كان الاتحاد الدولي لجمعيات كرة القدم (فيفا) شريكاً صلباً في عدة مبادرات قامت بها هذه اللجنة. وكان الاتحاد داعماً أصلياً لاتفاقية أطلنطا وقدم خلال عدة سنوات دعماً مالياً كبيراً لتنفيذ مشاريع تهدف إلى القضاء على تشغيل الأطفال في باكستان والهند لسنوات عدة. تضمن الدعم الذي قدمه الاتحاد الدولي لجمعيات كرة القدم (فيفا) إلى لجنة المبادئ الأخلاقية والتجارة المنصفة توفير فرصة فريدة في مباريات كأس العالم للإعلان عن جهودنا الجماعية الهادفة إلى تشجيع الممارسات التجارية الأخلاقية. قال سيب بلانتر رئيس اتحاد فيفا: لدى

الرياضة، والصناعة التي تساعد في استدامتها وتحسينها، الكثير مما تفخر به، وما اتفاقية أطلنطا إلا مثلاً واحداً في هذا المجال.

تم الاعتراف بنجاح باتفاقية أطلنطا في حزيران/يونيو ١٩٩٧ عندما استلم الاتحاد العالمي لصناعة السلع الرياضية جائزة الريادة في المبادئ الأخلاقية العالمية خلال الاحتفال السنوي الحادي عشر لتقديم جوائز الحس الضميري لدى الشركات الكبرى، الذي أقيم في نيويورك. جرى انتقاء الاتحاد من قبل لجنة مستقلة من الحكام وقدم الجوائز لمجلس الأولويات الاقتصادية. تجذب هذه الجوائز انتباه الناس إلى الشركات

لكن التحدي الثاني الذي واجهته لجنة المبادئ الأخلاقية والتجارة المنصفة (CEFT) تمثل في تحديد نطاق جهودنا. كانت مهمتنا الأصلية تأمين عدم تشغيل أطفال في إنتاج كرات لعبة كرة القدم المخاطة يدوياً. وبعد أن انخرطت في مهمتها، أدركت اللجنة أن مجرد القضاء على تشغيل الأطفال في كافة مرافق إنتاج كرات لعبة كرة القدم قد يحل مشكلتنا آنياً ولكنه، في نهاية المطاف، قد يؤثر عكسياً على الأطفال الذين يدفعون عندئذ إلى العمل في مصانع أشد خطورة وأكثر استغلالاً لهم كسوق البغاء أو صناعة حجارة الطوب.

استجابة لهذا التحدي، قررت الصناعة أن تلتزم بتنفيذ برنامج للحماية الاجتماعية مع توفير الفرص لتعليم الأطفال الذين يتم سحبهم من سوق العمل، سوية مع تقديم دعم اجتماعي ومالي إلى عائلاتهم.

اتفاقية أطلنطا

تمكن هذا الالتزام من تحقيق ثماره بتوقيع اتفاقية أطلنطا التاريخية للقضاء على تشغيل الأطفال في صناعة كرات القدم في باكستان، والتي أعلن عنها في شباط/فبراير ١٩٩٧ خلال المعرض الضخم للسلع الرياضية الذي أقيم في أطلنطا بولاية جيورجيا.

وافقت مبدئياً ٣١ شركة تمثل ما يزيد عن نسبة ٨٠ بالمئة من الإنتاج المعد للتصدير، و ٥٥ ماركة عالمية تمثل بالفعل



Manish Swarup, AP/WWWP

أطفال عمال سابقون يشاركون في مظاهرة في نيودلهي بالهند، ٣١ أيار/ مايو، ٢٠٠٢، احتجاجاً على تشغيل الأطفال في مصانع كرات لعبة كرة القدم. مانيش سواروب/ أسوشيتد بريس.

القصص من وراء عقد هذا الاجتماع مساعدة زملائنا الصينيين في فهم تعقيدات مسائل المسؤولية الاجتماعية للشركات التجارية وتزويدهم بأدوات التعامل مع الانتقادات المتوقعة من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في مرحلة إقامة الألعاب الأولمبية في العام ٢٠٠٨ في بكين. حضر الاجتماع حوالي ٥٥ مشاركاً يمثلون ماركات رياضية عالمية وشركات لبيع السلع الرياضية وشركات مصنعة رئيسية في الصين للسلع الرياضية، واتحاد الصناعيين الصينيين، ومنظمة العمل الدولية، واتحاد العمل المنصف.

من خلال هذه المبادرات، أثبتت صناعة السلع الرياضية أن المسؤولية الاجتماعية للشركات التجارية يمكن معالجتها على المستوى العالمي بمسؤولية. ■

الآراء المعبر عنها في هذه المقالة لا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات حكومة الولايات المتحدة الأميركية.

والمنظمات التي تُظهر مسؤولية اجتماعية عند أعلى المستويات. حصل هذا البرنامج على ظهور عام أكبر في العام ١٩٩٩، عندما وصفه رئيس الولايات المتحدة الأميركية حينذاك بيل كلينتون، في خطاب أمام منظمة العمل الدولية كنموذج ناجح للتعاون بين الصناعة والحكومة والمنظمات الأهلية.

النتائج

حقق برنامج باكستان سجلاً رائعاً من الإنجازات الملموسة. سجلت حوالي ٩٠ شركة مصنعة من سيالكوت، بباكستان انضمامها إلى البرنامج، ويتم مراقبة ما يزيد عن ٩٥ بالمئة من الإنتاج المعد للتصدير ويزود بشهادة تثبت أن الأطفال لم يشاركوا في صناعته. تم سحب ما يزيد عن ستة آلاف طفل عامل تدريجياً من الإنتاج الصناعي ووضعوا مجدداً في مسار التعليم. يركز العنصر الرئيسي من البرنامج، أي «التعليم الابتدائي الشامل»، اهتمامه بكافة الأطفال بين سن الخامسة والسابعة لمنع دخول أطفال جدد إلى سوق العمل.

قام قادة جمعية منتجي ومصدري السلع الرياضية في الهند ومؤسسة السلع الرياضية في الهند بتكييف نموذج باكستان ليتلاءم مع ظروفهم الخاصة. مع استمرارها في الاعتماد على مفهوم العمل الثنائي، أي مراقبة مكان العمل مع الحماية الاجتماعية، فإن المبادرة الهندية أظهرت كيف يمكن للقادة المحليين الواسعي الرؤية تقرير ما يمكن وما يجب عمله، في نهاية المطاف. بإمكان هيئات دولية مثل الاتحاد العالمي لصناعة السلع الرياضية تسهيل التعاون، ليس لدينا أوهام بأن قادة البلاد لصناعتنا هم العمود الفقري لأي برنامج ناجح.

أبعد من تشغيل الأطفال

لم يقتصر اهتمام لجنة المبادئ الأخلاقية والتجارة المنصفة على برامجها لمحاربة تشغيل الأطفال. فبعد استشارة الاتحادات التابعة لها وأعضاء آخرين، والحوار المتواصل مع ممثلي الوكالات الدولية وقامت اللجنة المذكورة في العام ١٩٩٧ بإنشاء قواعد للسلوك لمساعدة شركات صناعة السلع الرياضية في أن تكون عملياتها تلبى أعلى المعايير الأخلاقية في السوق العالمية. تستند قواعد السلوك هذه إلى معايير العمل الدولية المحددة في اتفاقيات منظمة العمل الدولية المعنية. منذ ذلك الوقت، أدخلت شركات عديدة أعضاء في اللجنة قواعد سلوك خاصة بها وتراقب الالتزام بها.

نظمت لجنة المبادئ الأخلاقية والتجارة المنصفة التي أعيد تسميتها الآن بلجنة المسؤولية الاجتماعية للشركات التجارية (CSR)، في أوائل العام ٢٠٠٥ اجتماعاً حول ووعي المسؤولية الاجتماعية للشركات التجارية في شانغهاي، بالصين. كان

BIBLIOGRAPHY

Additional readings on child labor

Betcherman, Gordon, Jean Fares, Amy Luinstra and Robert Prouty. *Child Labor, Education, and Children's Rights*. Washington, DC: Social Protection Unit, Human Development Network, World Bank, 2004.

http://www-wds.worldbank.org/servlet/WDS_IBank_Servlet?pcont=details&eid=000012009_20041012104522

Bhalotra, Sonia R. and Zafiris Tzannatos. *Child Labor: What Have We Learnt?* Washington, DC: Social Protection Unit, Human Development Network, World Bank, 2003.

[http://wbln0018.worldbank.org/HDNet/HDDocs.nsf/2d5135ecbf351de6852566a90069b8b6/7e4656a5f03098e585256dc0004e57a6/\\$FILE/0317.pdf](http://wbln0018.worldbank.org/HDNet/HDDocs.nsf/2d5135ecbf351de6852566a90069b8b6/7e4656a5f03098e585256dc0004e57a6/$FILE/0317.pdf)

Edmonds, Eric and Nina Pavcnik. "Child Labor in the Global Economy," *Journal of Economic Perspectives*, vol. 19, no. 1 (Winter 2005): 199-220.

International Labour Organization. International Programme on the Elimination of Child Labour. *Wounded Childhood: The Use of Children in Armed Conflict in Central Africa*. Geneva: International Labour Organization, 2003.

<http://www.ilo.org/public/english/standards/ipecc/publ/childsoldiers/woundedchild.htm>

U.S. Congress. House Committee on International Relations. Subcommittee on International Terrorism, Non-proliferation, and Human Rights. *Trafficking in Persons: A Global Review*. 108th Cong., 2d sess. Washington, DC: Government Printing Office, 2004.

http://commdocs.house.gov/committees/intrel/hfa94512.000/hfa94512_of.htm

U.S. Department of Labor. Bureau of International Labor Affairs. *The Department of Labor's 2003 Findings on the Worst Forms of Child Labor*. Washington, DC: Department of Labor, 2004.

<http://www.dol.gov/ILAB/media/reports/iclp/tda2003/overview.htm>

U.S. Department of State. Office of the Under Secretary for Global Affairs. *Trafficking in Persons Report*. Washington, DC: Department of State, 2004.

<http://www.state.gov/g/tip/rls/tiprpt/2004>

INTERNET RESOURCES

Online sources for information about child labor

U.S. GOVERNMENT

U.S. Department of Labor (DOL)
Bureau of International Labor Affairs (ILAB)
International Child Labor Program
<http://www.dol.gov/ilab/programs/iclp/main.htm>

U.S. Department of State
Office to Monitor and Combat Trafficking in Persons
<http://www.state.gov/g/tip>

INTERNATIONAL ORGANIZATIONS

United Nations
International Labor Organization (ILO)
International Program on the Elimination of Child Labor (IPEC)
<http://www.ilo.org/public/english/standards/ipecc/index.htm>

United Nations Children's Fund (UNICEF)
<http://www.unicef.org/protection/index.html>

UNICEF
State of the World's Children 2005 Report
http://unicef.org/publications/index_24432.html

UNICEF
Childhood Under Threat: The State of the World's Children (video)
http://www.unicef.org/sowc05/english/povertyfeat_romania.html

World Bank
Global Child Labor Program
<http://www1.worldbank.org/sp/childlabor/index.asp>

NONGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

American Federation of Labor-Congress of Industrial Organizations (AFL-CIO)
Children in the Global Economy
<http://www.aflcio.org/issuespolitics/globaleconomy/children.cfm>

Amnesty International
Child Soldiers
<http://web.amnesty.org/pages/childsoldiers-index-eng>

Child Labor Coalition
<http://www.stopchildlabor.org/>

Stolen Childhoods: A Feature-Length Documentary on Child Labor
<http://www.stolenchildhoods.org/mt/index.php>

Child Workers in Asia
<http://www.cwa.tnet.co.th/>

Chocolate Manufacturers Association
International Protocol/Global Chocolate Industry Plan to Combat Child Labor
<http://www.chocolateandcocoa.org/Labour/Child/Protocol/default.asp>

Coalition to Stop the Use of Child Soldiers
<http://www.child-soldiers.org/>

Daywalka Foundation
<http://www.daywalka.org>

End Child Prostitution, Child Pornography, and Trafficking of Children for Sexual Purposes (ECPAT)
<http://www.ecpat.net/eng/index.asp>

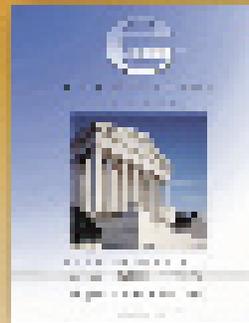
Fédération Internationale de Football Association (FIFA)
Stop Child Labor Program
<http://www.fifa.com/en/fairplay/humanitariansection/0,1261,3,00.html>

Global March Against Child Labor
<http://globalmarch.org/index.php>

Human Rights Watch
<http://www.hrw.org/children/labor.htm>

South Asian Coalition on Child Servitude
<http://www.cridoc.net/saccs.php>

The U.S. Department of State assumes no responsibility for the content and availability of the resources listed above, all of which were active as of May 2005



A
NEW JOURNAL
APPEARS EACH
MONTH
IN DIFFERENT
LANGUAGE
VERSIONS



VIEW THE FULL LISTING OF TITLES AT
<http://casinfo.state.gov/journals/journals.htm>

مجلة إلكترونية صادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية
مكتب برامج الإعلام الخارجي

<http://usinfo.state.gov/>

